

# شفافية الموازنة العامة وأهميتها الاقتصادية

## مع إشارة لحالة مصر

إعداد

د. السيد صلاح الدين سيد محمد علي

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب



## شفافية الموازنة العامة وأهميتها الاقتصادية مع إشارة لحالة مصر

السيد صلاح الدين سيد محمد علي.

قسم الاقتصاد والمالية العامة ، معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب ،  
المنصورة ، الدقهلية ، مصر .

البريد الإلكتروني: [elsayedssaladin@gmail.com](mailto:elsayedssaladin@gmail.com)

ملخص :

يرتبط تحقيق شفافية الموازنة العامة بالانفتاح على الجمهور في صنع سياسة المالية العامة، وإصدار تقارير عن الموازنة العامة، تتضمن بيانات مالية تفصيلية عن الإيرادات والنفقات العامة، وتتسم بالوضوح والموثوقية والدورية وحسن التوقيت والملاءمة، بالإضافة إلى الإفصاح الشفاف عن الأنشطة شبه المالية للهيئات العامة، والتمويل من خارج الموازنة العامة، والموارد المقدمة من المانحين الخارجيين، والضمانات الحكومية، والأصول المالية، والنفقات الضريبية، وتقديرات الالتزامات المستقبلية والالتزامات الطارئة.

ويتطلب تحقيق شفافية الموازنة العامة توافر أطر قانونية ومؤسسية داعمة، وفاعلية البرلمان والمجتمع المدني، ووجود مؤسسات مالية مستقلة، واستقلالية أجهزة الرقابة العليا.

وتؤدي شفافية الموازنة العامة إلى تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية، من خلال دورها في تعزيز النقاش المجتمعي حول قضايا المالية العامة، ودعم الرقابة على الموازنة العامة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة، والحد من الفساد والهدر، وتعزيز رضا المواطنين وثقتهم في مصداقية الحكومة، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وسياسات المالية العامة، وتوفير مناخ استثماري شفاف يجذب المستثمرين.

وقد نجحت مصر في تحسين شفافية موازنتها العامة، ولكنها مازالت تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود، خاصة تحسين تقارير الموازنة العامة، وتعزيز شفافية التمويل من خارج الموازنة العامة.

**الكلمات المفتاحية:** شفافية الموازنة العامة ، تقارير الموازنة العامة ، متطلبات تحقيق شفافية الموازنة العامة ، الأهمية الاقتصادية لشفافية الموازنة العامة ، شفافية الموازنة العامة في مصر ، آليات تعزيز شفافية الموازنة العامة في مصر.

## **Public budget transparency, And its economic importance, With reference to Egypt case**

Elsayed Salah Eldin Sayed Mohammed Ali.

**Department of Economics and Public Finance, Nile Higher Institute for Commercial Sciences and Computer Technology, Mansoura, Dakahlia, Egypt.**

**E-mail :** elsayedsaladin@gmail.com

### **Abstract:**

Achieving public budget transparency is linked to openness to the public in making fiscal policy and issuing reports on the public budget that include detailed financial data on public revenues and expenditures that are clear, reliable, periodic, timely and appropriate, in addition to transparent disclosure of the quasi-fiscal activities, and extra-budgetary funds, resources provided by external donors, government guarantees, financial assets, tax expenditures, and estimates of future and contingent liabilities.

Achieving public budget transparency requires the availability of supportive legal and institutional frameworks, the effectiveness of parliament and civil society, the existence of independent fiscal institutions, and the independence of Supreme audit institutions.

The transparency of the public budget leads to achieving many economic benefits, through its role in enhancing societal debate on public finance issues, supporting control over the public budget, improving the efficiency of public resource allocation, reducing corruption and waste, enhancing citizens' satisfaction and confidence in the government's credibility, and enhancing confidence. In the national economy and public financial policies, and providing a transparent investment climate that attracts investors.

Egypt has succeeded in improving the transparency of its general budget, but it still needs to make more efforts, especially improving public budget reports, and enhancing the transparency of extra-budgetary funds.

**Key words:** Public budget transparency, Public budget Reports, Requirements for Achieving Public Budget Transparency, The Economic Importance Of Public Budget Transparency, Public Budget Transparency In Egypt, Mechanisms To Enhance Public Budget Transparency In Egypt.

## المقدمة

تعد الموازنة العامة هي الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة للدولة وتمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية ورفع مستوى معيشة ورفاهية المواطنين، فمن خلال الموازنة العامة تستطيع الدولة التأثير في المجتمع من خلال توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة، واستخدام مواردها في تقديم الخدمات العامة التي لا يقبل علي توفيرها القطاع الخاص، وتقديم الدعم للفئات الضعيفة، كما أن الموازنة العامة تحدد مصادر الإيرادات العامة، وبالتالي تمكن الدولة من توزيع الاعباء علي مواطنيها بما يحقق العدالة الاجتماعية.

وتعتبر الموازنة العامة عن انحيازات الحكومة وتكشف عن توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية ورؤيتها لأولويات الإنفاق العام ومصادر تمويله، وكيفية توزيع الموارد بين الخيارات المختلفة لتلبية احتياجات المجتمع، ولذلك دائماً تحظى الموازنة العامة بالاهتمام والتركيز على تحسين عملياتها، من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

ولقد زاد الاهتمام بتعزيز الانفتاح في صنع السياسات العامة في كل المجالات بوصف ذلك أحد أعمدة الحكم الرشيد ونتج عن ذلك زيادة التركيز على انفتاح سياسات المالية العامة من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة العامة والرقابة، وظهور العديد من المبادرات الداعية إلى إلتزام الحكومات بشفافية الموازنة العامة خاصة في ظل الدور الرئيسي للموازنة العامة في تحقيق التنمية الشاملة وباعتبارها الخطة المالية المحددة لجميع أنشطة الحكومة.

واتجه العديد من الدول إلى تعزيز شفافية الموازنة العامة في إطار السعي إلى ترشيد النفقات العامة وتحقيق الاستغلال الجيد للموار المتاحة وخفض معدلات الفساد والهدر وتعزيز مصداقية الحكومة، وتعد مصر من بين الدول التي سعت إلى تعزيز شفافية الموازنة العامة وتحسين إصدار تقارير الموازنة العامة.

### إشكالية البحث:

نادت العديد من المنظمات الدولية بضرورة تعزيز شفافية الموازنة العامة، ومن هذه المنظمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة شراكة الموازنة الدولية، وعلي الرغم من كون الشفافية في كافة مجالات السياسات العامة تعد في حد ذاتها أحد أسس الديمقراطية والحكم الرشيد، إلا أن الموازنة العامة ترتبط بتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، ولذلك يجب أن تكون الشفافية أداة داعمة لتحقيق هذه الأهداف.

ويعد التساؤل الرئيسي لهذا البحث هو ما المقصود بشفافية الموازنة العامة؟ وما هي الأهمية الاقتصادية لتعزيزها في مصر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية أهمها ما يلي:

١. ما هو مفهوم شفافية الموازنة العامة؟
٢. ما هي تقارير الموازنة العامة الواجب إصدارها؟
٣. ما هو دور البرلمان والمجتمع المدني في تعزيز شفافية الموازنة العامة؟
٤. ما هي الأهمية الاقتصادية لشفافية الموازنة العامة؟
٥. ما هو الوضع الحالي لشفافية الموازنة العامة في مصر؟
٦. كيف يمكن تعزيز شفافية الموازنة العامة في مصر؟

#### أهداف البحث:

١. التعرف مفهوم شفافية الموازنة العامة والتقارير الواجب إصدارها.
٢. تحديد متطلبات تحقيق شفافية الموازنة العامة.
٣. التوصل للأهمية الاقتصادية لشفافية الموازنة العامة.
٤. تحليل الوضع الحالي لشفافية الموازنة العامة في مصر.
٥. التوصل لآليات تعزيز شفافية الموازنة العامة في مصر.

#### أهمية البحث:

تكتسب دراسة موضوع شفافية الموازنة العامة وأهميتها الاقتصادية مع إشارة لحالة مصر أهميتها من أهمية الموازنة العامة وضرورة السعي المستمر لتحسين إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها، وتعد شفافية الموازنة العامة أحد الأدوات التي تحظى بالإهتمام العالمي بغرض تحسين صنع الموازنة العامة، بالإضافة إلى دورها في أعمال حقوق الإنسان ومبادئ الحكم الرشيد.

#### منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وعرض المعلومات عن شفافية الموازنة العامة، وتحديد متطلبات تحقيقها، وتحليل الدور الاقتصادي لشفافية الموازنة العامة، وتبين الوضع الحالي لشفافية الموازنة العامة في مصر والتوصل لآليات تعزيزها.

#### خطة البحث:

يتناول الباحث شفافية الموازنة العامة وأهميتها الاقتصادية مع إشارة لحالة مصر من خلال أربعة مطالب، وذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول: مفهوم شفافية الموازنة العامة والتقارير المرتبطة بها.
- المطلب الثاني: متطلبات تحقيق شفافية الموازنة العامة.
- المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لشفافية الموازنة العامة.
- المطلب الرابع: شفافية الموازنة العامة في مصر.

## المطلب الأول

### مفهوم شفافية الموازنة العامة والتقارير المرتبطة بها

زاد التركيز على شفافية الموازنة العامة، بوصفها مدخل إلى شفافية المالية العامة والاقتصاد بشكل عام، وأسفر ذلك عن ظهور العديد من التعريفات لشفافية الموازنة العامة، وتطوير المعايير المطلوبة في تقارير الموازنة العامة الواجب إصدارها لتحقيق شفافية الموازنة العامة، وفيما يلي يتناول البحث مفهوم شفافية الموازنة العامة ومعايير التقارير الواجب إصدارها وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: مفهوم شفافية الموازنة العامة

تتعدد تعريفات شفافية الموازنة العامة حيث يعرفها البعض بأنها إتاحة المعلومات للجمهور بشأن إجراءات اتخاذ القرارات الحكومية والمعاملات، مع التأكيد على أن المعلومات يجب أن تكون موثوقة وحسنة التوقيت ومفهومة وقابلة للمقارنة دولياً.<sup>(1)</sup> ويعرفها آخرون بأنها تقديم تقارير (تتصف بالشمولية والوضوح والموثوقية والأهمية وحسن التوقيت) للجمهور عن حالة المالية العامة في الماضي والحاضر والمستقبل.<sup>(2)</sup>

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها الكشف الكامل عن جميع المعلومات المالية ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة منهجية.<sup>(3)</sup> ويرى البعض أن شفافية الموازنة العامة تشير إلى مدى إتاحة البيانات المتعلقة بالميزانية والإيرادات والنفقات والأنشطة المالية الحكومية الأخرى مجاناً للجمهور والتي يمكن لمختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والباحثين ووسائل الإعلام والمواطنين الوصول إليها وفهمها وتحليلها. ، وعندما توجد آليات مناسبة للرد عليها وتقديم التغذية الراجعة للتأثير على صياغة السياسات وتخصيص الموارد في المستقبل.<sup>(4)</sup>

(1)F. Citro, B. C. Ballesteros, M. Bisogno, Explaining budget transparency through political factors, International Review of Administrative Sciences, 2019, p. 3.

(2)M. I. Fedorovych, Bibliometric and Trend Analysis of Budget Transparency, Business Ethics and Leadership, Volume 4, Issue 2, 2020.p. 117.

(3)OECD, OECD best practices for budget transparency, OECD, 2002, p. 1.

(4)C. L. Vaira, M. Zhao, Enhancing Budget Transparency in China: A Practical Note on Mechanisms and Tools, No. 130285, The World Bank, 2018, p. 3.



كما يعتبر البعض أن شفافية الموازنة العامة هي حالة تنطوي بشكل أساسي على الانفتاح تجاه الجمهور بشكل عام بشأن هيكل الحكومة ووظائفها، ونوايا السياسة المالية، وحسابات القطاع العام، والتوقعات المالية، وتستلزم الوصول السهل إلى معلومات موثوقة وشاملة وفي الوقت المناسب ومفهومة وقابلة للمقارنة دولياً حول الأنشطة الحكومية بحيث يمكن تقييم الوضع المالي للحكومة بدقة والتكاليف الحقيقية و فوائد الأنشطة الحكومية ، بما في ذلك آثارها الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية .<sup>(١)</sup>

يتضح من التعريفات السابقة أن شفافية الموازنة العامة تشير إلى الانفتاح على الجمهور في عملية صنع سياسة المالية العامة، من خلال إصدار تقارير عن الموازنة العامة تتسم بالوضوح والموثوقية والدورية وحسن التوقيت والملاءمة.

ويشير الوضوح إلى السهولة التي يمكن بها فهم هذه التقارير من قبل المستخدمين ، وتشير الموثوقية إلى المدى الذي تعكس فيه هذه التقارير الوضع المالي الحقيقي للحكومة، وتشير الدورية إلى الانتظام في نشر التقارير، ويشير التوقيت المناسب إلى الفترة الزمنية التي ينطوي عليها نشر هذه التقارير، وتشير الملائمة إلى المدى الذي توفر به هذه التقارير للمستخدمين المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات فعالة، ويشير الانفتاح إلى السهولة التي يمكن للجمهور من خلالها الفهم والتأثير ومساءلة الحكومات عن قرارات المالية العامة.

#### ثانياً: تقارير الموازنة العامة ومعايير إصدارها لتحقيق شفافية الموازنة العامة

تبنى عدد من المنظمات الدولية تطوير المعايير الدولية لشفافية الموازنة العامة، ومن بين هذه المنظمات صندوق النقد الدولي الذي وضع مجموعة من القواعد والمعايير للشفافية المالية، تسمى مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية في عام ١٩٩٨م، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي صممت في عام ٢٠٠٢م وثيقة لأفضل ممارسات شفافية الموازنة العامة، لتعمل كأداة مرجعية لاستخدامها من قبل الحكومات من أجل تعزيز شفافية الموازنة العامة.<sup>(٢)</sup>

ومن المنظمات الدولية التي روجت لتعزيز شفافية الموازنة العامة منظمة شراكة الموازنة الدولية، والتي تنظم مسح الموازنة المفتوحة منذ عام ٢٠٠٦م، لتقييم مدى إتاحة المعلومات الشاملة عن الموازنة العامة للجمهور في الوقت المناسب.<sup>(٣)</sup>

(1) E. Arbatli, J. Escolano, Fiscal transparency, fiscal performance and credit ratings, International Monetary Fund , IMF Working Paper, June 2012, p. 3.

(2) D. G. Fornes, The current state and development of budget transparency, 2014, available at:

<https://core.ac.uk/download/pdf/61445115.pdf>, pp. 9-10.

(3) A. Folcher, P. D. Renzio, The road to budget transparency: Learning from country experience, International Budget Partnership, 2017, p. 5.

وقد حددت المعايير والممارسات الدولية لشفافية الموازنة العامة ثمانية تقارير رئيسية معترف بها دوليًا وينبغي نشرها من قبل الحكومات خلال المراحل المختلفة لدورة الموازنة العامة<sup>(1)</sup>.

**وفيما يلي يتناول البحث هذه التقارير والمعايير الواجب مراعاتها في إصدارها ومحتواها، وذلك على النحو التالي:**

### ١. تقرير ما قبل الموازنة

تقرير ما قبل الموازنة أو البيان التمهيدي للموازنة هو وثيقة تسرد المحددات العامة والافتراضات الأساسية للاقتصاد الكلي التي تُؤطر مشروع الموازنة العامة، وتوضح استراتيجية الحكومة وأهدافها للموازنة القادمة من خلال تقديم تقديرات واسعة وسقوف التخصيص<sup>(2)</sup>.

ويؤثر بيان ما قبل الموازنة على تقديرات الوزارات والهيئات المعنية، ويعمل على تعزيز الوعي وتشجيع النقاش حول مجاميع الموازنة والآثار المترتبة على الحفاظ على السياسات المالية الحالية، والتفاعلات الاقتصادية، فهو يضع التوقعات للموازنة العامة ويمهد الطريق لتقييمها<sup>(3)</sup>.

ويتعين لتحقيق شفافية الموازنة العامة أن يراعى في إصدار تقرير ما قبل الموازنة المعايير التالية:<sup>(4)</sup>

أ. يؤثر توقيت إصدار البيان على طبيعة دوره وأهميته لذلك يفضل إعلانه في الشهر الرابع أو الخامس من سنة الموازنة الحالية، لتمكين الحكومة من التماس الآراء والتعليقات من قبل البرلمان والجمهور والاستفادة من التغذية الراجعة قبل إعداد مقترح الموازنة المقبلة.

ب. يعرض وجهة نظر الحكومة والأساس المنطقي لآرائها حول توقعات تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي المحلية والخارجية الواسعة على المدى المتوسط، وتشمل هذه المؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف، والأسعار، والحساب الجاري، وأسعار الفائدة.

(1) D. G. Fornes, op.cit., p. 13.

(2) Shri Rama, et al., TRANSPARENCY IN BUDGETARY PROCESS Report 2.0, Transparency International India, , available at: <https://transparencyindia.org/wp-content/uploads/2019/05/Transparency-in-Budgetary-Process-2.0.pdf>, p. 20.

(3) OECD, 2002, op.cit., p. 9.

(4) V. Ramkumar, I. Shapiro, op.cit., pp. 6-10.

ت. يوضح أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية طويلة الأجل ونوايا السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة للموازنات المقبلة، وعلى الأقل للسنتين الماليتين التاليتين، في ضوء المستوى الإجمالي للإيرادات والنفقات والاقتراضات المتعلقة بتكاليف خدمة الدين العام.

ث. يوفر منظور أولي حول مخصصات القطاعات المختلفة، وكيف يمكن أن تتأثر هذه المخصصات بأي مبادرات سياسية جديدة، ويتضمن التقديرات الإجمالية للنفقات الحالية والاستثمارات حسب القطاع، ومعلومات عن العناصر المختلفة للإفاق على أساس التصنيف الوظيفي والاقتصادي.

ج. يتضمن توقعات لفئات واسعة من الضرائب والإيرادات، ويجب أن تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار التطورات التي حدثت حتى الآن في سنة الموازنة الحالية من حيث تحصيل الإيرادات، وأي تطورات غير متوقعة في الاقتصاد الأوسع من شأنها أن تؤثر على تحصيل الإيرادات العامة.

ح. يصف ويقدر تكاليف أي مبادرات سياسية جديدة مهمة سيتم اتخاذها في السنة المالية القادمة، مع إبراز كيف ستؤثر هذه المبادرات على الموازنة العامة على المدى المتوسط وربما على المدى الطويل.

## ٢. مقترح الموازنة العامة

يعد مقترح الموازنة العامة هو وثيقة السياسة الرئيسية للحكومة، ويعرض الخطة المالية للحكومة وأولويات سياسة الموازنة لكل وزارة وهيئة عامة للعام المالي المقبل، ويجب أن تكون الوثيقة شاملة لجميع الإيرادات والنفقات الحكومية، بحيث يمكن تقييم المفاضلات الضرورية بين الخيارات المختلفة، ويجب تقديم مشروع الموازنة الحكومية إلى البرلمان في توقيت يسمح للبرلمان بمراجعتها بشكل صحيح، وبأي حال من الأحوال يجب أن يكون هذا قبل ثلاثة أشهر من بداية السنة المالية<sup>(١)</sup>. ويحتاج تحقيق شفافية الموازنة العامة أن يتم تقديم مقترح الموازنة العامة وفقاً للمعايير التالية:<sup>(٢)</sup>

أ. يتضمن مقترح الموازنة جميع الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة للكيانات التي تمارس الأنشطة الحكومية، ويشمل ذلك الأنشطة المالية خارج الموازنة والموارد المقدمة من المانحين الخارجيين ومعلومات عن الدين العام

(1) OECD, 2002, op.cit., p. 8.

(2) V. Ramkumar, I. Shapiro, op.cit., pp. 11-17.

والضمانات الحكومية والأصول المالية كما يجب أن يوفر معلومات عن النفقات الضريبية.

ب. يتبع تصنيف الإيرادات والنفقات العامة معايير التصنيف الوظيفي لتعزيز المساءلة عن استخدام الأموال العامة وتسهيل الفهم العام لكيفية استخدام الحكومة للموارد العامة، ويجب الإبلاغ عن جميع المجاميع المالية على أساس إجمالي، بحيث يمكن رؤية القيمة الكاملة للمعاملات والأصول والخصوم، وكذلك على أساس الصافي.

ت. يتضمن مقترح الموازنة العامة توضيح الأساس المنطقي لإستراتيجية الحكومة والتوقعات المالية متوسطة المدى، وتقييم لاستدامة السياسات المالية الحالية للحكومة، ويشرح المبادرات الجديدة التي يتم تقديمها، ويتضمن ملخص يقدم شرح تقني قصير نسبياً للنقاط الرئيسية في المقترح، ويصف التطورات الاقتصادية الحديثة، وملخص لتوقعات متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الموازنة العامة.

ث. يعرض المخاطر المالية المحتملة، ويناقش حساسية الموازنة العامة للتغيرات في افتراضات الاقتصاد الكلي (بما في ذلك الافتراضات حول أسعار الموارد الطبيعية).

ج. يقدم تفسيرات مفصلة للإيرادات العامة المتوقعة، حسب أنواع الإيرادات العامة الرئيسية، مع وصف مفصل لأي مصادر جديدة للإيرادات العامة.

ح. يقدم شرح مفصل للنفقات الحكومية حسب الوحدة الإدارية والتصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي، وتوضيح للإستثمارات التنموية مع تقديم المعلومات الأساسية على الأقل عن كل مشروع وتكاليفه، لتسهيل المناقشة والمراقبة اللاحقة من قبل البرلمان والمجتمع المدني.

خ. يتضمن شرح كيفية تمويل الموازنة العامة، مع بيان تفاصيل التمويل المحلي والخارجي للعجز المتوقع ومعلومات مفصلة عن مستوى وتركيب الدين العام، وخدمة الدين، وكيفية إدارة الدين.

د. يقدم معلومات عن الأصول المالية التي تحتفظ بها الحكومة والبيانات التفصيلية عن الأنشطة المالية التي لا تتطلب اعتمادات سنوية (مثل صناديق الضمان الاجتماعي، وحسابات الهيئات المستقلة).

ذ. يوضح المركز المالي (الأصول والخصوم) والأداء المالي (الربح والخسارة) للشركات المملوكة للدولة.

ر. يعرض جميع التدفقات المالية بين الحكومة والشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك الضرائب والأرباح التي تدفعها هذه الشركات، والإعانات الحكومية

التي تحصل عليها، والقروض أو الضمانات التي تقدمها الحكومة إلى هذه الشركات.

### ٣. تقرير دليل موازنة المواطن

الموازنة العامة عادةً تكون طويلة ومعقدة ومرفقة بعدد من الوثائق الداعمة التفصيلية، ويعد فهم الموازنة مهمة صعبة وتستغرق وقتاً طويلاً، لذلك من الضروري أن تكون الحكومات سباقة في مساعدة الجمهور على فهم الموازنة العامة من خلال إصدار نسخة مناسبة للمواطن.<sup>(١)</sup>

ويتألف دليل موازنة المواطن من نسخة مبسطة وغير فنية لوثائق الموازنة العامة يسهل على جميع المواطنين الوصول إليها، وعلى الرغم من أن دليل موازنة المواطن يتم إنتاجه بشكل أساسي فيما يتعلق بمقترح الموازنة أو الموازنة المعتمدة، إلا أنه يفضل إنتاج هذا الإصدار لكل تقارير الموازنة العامة، ولكي تكون هذه التقارير مفيدة فمن المهم تقديم تفاصيل كافية للسماح للمواطنين بالحصول على صورة كاملة عن سياسات المالية العامة وكيفية قيام الحكومة بجمع الأموال العامة وإنفاقها.<sup>(٢)</sup>

ووفقاً لمعايير شفافية الموازنة العامة يجب أن يراعى في إصدار دليل موازنة المواطن المواصفات التالية:<sup>(٣)</sup>

أ. يجب كتابة الدليل مع وضع احتياجات الجمهور في الاعتبار، باستخدام اللغة اليومية، وتصميم سهل الفهم من قبل غالبية السكان ويجب ربطه بتفسيرات أكثر تفصيلاً لتوفير فرص الوصول لأولئك الذين يرغبون في معرفة المزيد.

ب. تقديم المعلومات بمصطلحات عامة يسهل فهمها، وتجنب المصطلحات الفنية والاستفادة الكاملة من الرسوم البيانية البسيطة والفعالة وتقديم معلومات للمقارنة بين النتائج المتوقعة لهذه الموازنة وبين نتائج الموازنات السابقة.

ت. يجب أن يكون الدليل موضوعي وتقني، وليس كتيباً سياسياً للترويج للحكومة وسياساتها الاقتصادية والمالية، ويجب أن يصف الموازنة العامة بطريقة محايدة وتلبي معايير الشمولية والموثوقية والأهمية.

ث. يركز على أهداف ومحتويات الموازنة العامة وليس عملياتها، ويجب ألا يحتوي على مواد دخيلة أو غير ذات صلة تربك أو تحجب القضايا الرئيسية.

(1) Shri Rama, et al., op.cit., p. 20.

(2) D. G. Fornes, op.cit., p. 14.

(3) M. Petrie, J. Shields, Producing a Citizens' Guide to the Budget: Why, What and How?, OECD Journal on Budgeting, Volume 10, No.2, 2010, pp. 5-7.

ج. يتضمن توضيح لأفاق الاقتصاد الكلي والمالية العامة وتقديم التنبؤات الاقتصادية لسنة الموازنة على الأقل وتقديم توقعات مجاميع المالية العامة.

ح. يعرض بإيجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ويشرح كيف تساعد الموازنة العامة على تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية وتحسين الخدمات العامة واستدامة المالية العامة.

خ. يوضح سياسات المالية العامة الجديدة التي يتم إدخالها في الموازنة ودوافعها، وتأثيرها المتوقع على الإيرادات والنفقات العامة.

د. يعرض ملامح التأثير المتوقع للموازنة العامة على مستويات المعيشة، وعلى الفئات الاجتماعية المختلفة.

#### ٤. تقرير الموازنة المعتمدة

هي الموازنة التي أقرها البرلمان رسمياً، وهي المرجع النهائي لتنفيذ تدابير سياسات المالية العامة وتنظيم ما يتعلق بالإيرادات العامة وتخصيص الأموال العامة وحسابها ويجب أن تُنشر بمجرد الموافقة عليها من قبل البرلمان لتمكين الجمهور من مقارنة ما تم اقتراحه من قبل السلطة التنفيذية بما أقره البرلمان<sup>(١)</sup> وينبغي تحقيق شفافية الموازنة العامة أن يراعى في إصدار تقرير الموازنة المعتمدة المعايير التالية:<sup>(٢)</sup>

أ. يتضمن عرض تقديمي يشرح جميع الاختلافات المهمة بين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموازنة التي تم إقرارها.

ب. تحديث التوقعات الاقتصادية والمالية في حالة طول المدة الزمنية بين وقت تقديم مقترح الموازنة وبين صدورها بشكل نهائي.

ت. يحتوي على تفاصيل كافية للمجتمع بشكل عام وخاصة بالنسبة للأطراف الأكثر تأثراً بالموازنة العامة، لتحديد أهمية القرارات النهائية، ويزود الجمهور بمعلومات شاملة عن النشاط المالي الماضي والحاضر والمتوقع وعن المخاطر المالية الرئيسية.

(1) OECD, Budget Transparency Toolkit, Practical Steps for Supporting Openness, Integrity and Accountability in Public Financial Management, OECD, 2017, p. 48.

(2) V. Ramkumar, I. Shapiro, Guide to transparency in government budget reports, International Budget Partnership, 2010, pp. 24-26.

ث. يتضمن تعليق موجز على كل برامج الإيرادات والنفقات العامة الرئيسية، ويجب الإبلاغ عن بيانات المالية العامة على أساس إجمالي، مع تصنيف النفقات حسب الفئات الاقتصادية والوظيفية والإدارية، وتقديم بيانات الأداء غير المالي، بما في ذلك أهداف الأداء لبرامج الإنفاق.

ج. يعرض الرصيد الإجمالي والدين الإجمالي للحكومة والهيئات العامة، أو ما يعادله على أساس الاستحقاق، والذي يجب تقديمه كمجموعة من المؤشرات الموجزة القياسية للوضع المالي للحكومة.

ح. يتضمن مناقشة موجزة لتأثير الموازنة المقررة على الأصول والخصوم المالية للحكومة، والأصول غير المالية، والتزامات معاشات التقاعد للموظفين، والالتزامات الطارئة.

خ. يجب نشر الموازنة التي تم إقرارها بمجرد الموافقة عليها من قبل الهيئة التشريعية وفي موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة عليها.  
**٥. التقارير خلال السنة**

تقدم تقارير تنفيذ الموازنة خلال السنة لمحة عن تنفيذ الموازنة خلال السنة المالية، وتوضح مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء، ويجب أن تُنشر كل ثلاثة أشهر أو (بشكل مثالي) شهرياً، وبعد فترة وجيزة من نهاية كل فترة تغطيتها، ويجب أن تتضمن تفسير أي اختلافات يظهرها التنفيذ الفعلي للموازنة العامة.<sup>(١)</sup> وينبغي لتحقيق شفافية الموازنة العامة أن يراعى في إصدار التقارير خلال السنة المعايير التالية:<sup>(٢)</sup>

أ. يجب أن تظهر التقارير خلال العام التقدم المحرز في تنفيذ الموازنة العامة.

ب. تحتوي على مبلغ الإيرادات والنفقات في كل شهر حتى تاريخه، ومقارنتها مع المبالغ المتوقعة للإيرادات والنفقات الشهرية لنفس الفترة، ويجب عرض أي تعديلات على التوقعات الأصلية بشكل منفصل.

ت. يصاحب البيانات الرقمية تعليقات موجزة، وتفسيرات في حالة حدوث اختلاف كبير بين المبالغ الفعلية والمتوقعة.

ث. يجب تصنيف النفقات حسب الوحدات الإدارية الرئيسية (مثل الوزارات والإدارات والهيئات)، كما يجب تقديم معلومات تكميلية حول تصنيف النفقات حسب الفئات الاقتصادية والوظيفية.

(1) OECD, 2017, p. 51.

(2) OECD, 2002, op.cit., pp. 9-10.

ج. يجب أن تحتوي التقارير أو المستندات ذات الصلة أيضاً على معلومات حول نشاط الاقتراض الحكومي.  
٦. تقرير منتصف العام

يساهم تقرير منتصف العام في تقييم الأداء المالي للحكومة ومراجعة مسار الموازنة العامة، من خلال تقديم المعلومات حول ما حدث خلال الأشهر الستة الأولى من التنفيذ الفعلي للموازنة العامة، مما يسمح بإجراء التصحيحات في منتصف المدة، أو إعادة تخصيص بنود معينة أو مساهمات إضافية عند الضرورة.<sup>(١)</sup>  
ويجب لتحقيق شفافية الموازنة العامة أن يتوافر في تقرير منتصف العام المعايير التالية:

أ. يجب أن يُنشر في غضون ستة أسابيع من منتصف العام المالي ويتضمن تنبؤاً محدثاً لنتائج الموازنة العامة.<sup>(٢)</sup>

ب. يتضمن مراجعة الافتراضات الاقتصادية التي تقوم عليها الموازنة العامة، ويعرض للتأثير المتوقع على الموازنة العامة لأي تغيير في الافتراضات الاقتصادية، وأي قرارات سياسة حكومية قد تكون قد اتخذت في وقت سابق من ذلك العام.<sup>(٣)</sup>

ت. أن يشير إلى ما إذا كانت الموازنة العامة بحاجة إلى تعديلات في تخصيص الموارد بين الوزارات أو القطاعات.<sup>(٤)</sup>

ث. يحتوي على مناقشة شاملة للأصول والخصوم المالية والأصول غير المالية والتزامات معاشات التقاعد والمطلوبات الطارئة.<sup>(٥)</sup>

ج. يشمل تفاصيل عن النفقات الجارية والاستثمارية حسب القطاع، ومعلومات عن مختلف عناصر الإنفاق على أساس التصنيف الوظيفي والاقتصادي.<sup>(٦)</sup>

ح. يتضمن تفاصيل وافية عن تحصيل الإيرادات حسب بنود الضرائب والإيرادات المحددة، ويفسر أي اختلافات في نتائج منتصف العام عن تقديرات الموازنة الأصلية.<sup>(٧)</sup>

(1) D. G. Fornes, op.cit., p. 13.

(2) OECD, 2017, p. 52.

(3) OECD, 2002, op.cit., p. 10.

(4) V. Ramkumar, I. Shapiro, op.cit., p. 31.

(5) OECD, 2002, op.cit., p. 10.

(6) V. Ramkumar, I. Shapiro, op.cit., p. 33.

(7) Ibid.



## ٧. تقرير نهاية العام

يعرض تقرير نهاية العام مناقشة الحكومة لأداء الموازنة العامة كما تم تنفيذها، ومقارنة الواقع الفعلي للإيرادات والنفقات العامة والعجز والدين العام خلال السنة المالية بما تم تقديره بالموازنة المقررة وأي موازنة تكميلية قد تكون صدرت خلال العام، ويساعد على تحسين الرقابة والمساءلة وتوفير معلومات حقيقية لاستخدامها في صنع سياسات المالية العامة في العام التالي.<sup>(١)</sup>

ولذلك يجب أن يكون تقرير نهاية العام شاملاً، ويصف الأداء المالي للحكومة المركزية بأكملها والوزارات والهيئات العامة، ويوضح الوضع المالي العام للحكومة بما في ذلك الأصول والخصوم وإجمالي الإنفاق والإيرادات، وإجمالي رصيد الموازنة وتمويلها، بالإضافة إلى عرض نتائج الموازنة العامة على أساس التصنيف الاقتصادي والوظيفي للنفقات وقائمة الإيرادات حسب بنود الإيرادات المختلفة<sup>(٢)</sup>

ويتعين أن يتضمن تقرير نهاية العام أيضاً مناقشة لوضع الاقتصاد الكلي في نهاية السنة المالية، مع مقارنة الافتراضات والأهداف الأصلية بالنتائج النهائية المتحققة، وينبغي أن يوضح مدى ملاءمة السياسات التي تم اتباعها لتحقيق الاستدامة المالية، واستخلاص الدروس عن الطرق التي يمكن بها تعزيز أداء السياسة المالية في السنوات القادمة.<sup>(٣)</sup>

## ٨. تقرير المراجعة أو التدقيق

يحتوي تقرير المراجعة على تقييمات رسمية ومستقلة للموازنة العامة من قبل أجهزة الرقابة العليا، لتقييم ما إذا كانت الحكومة قد جمعت وأنفقت الأموال العامة وفقاً للموازنة المعتمدة وبما يتوافق مع القانون، ويجب أن يكون للمواطنين حق الوصول إلى هذه الوثيقة لتقييم نشاط الحكومة بشكل صحيح.<sup>(٤)</sup>

(1) Shri Rama, et al., op.cit., p. 20.

(2) OECD, 2002, op.cit., pp. 10-11.

(3) V. Ramkumar, I. Shapiro, op.cit., p. 37.

(4) D. G. Fornes, op.cit., p. 14.

## ويتعين لتحقيق شفافية الموازنة العامة أن يراعى في إصدار تقرير ما قبل الموازنة المعايير التالية: (١)

أ. يجب أن يزود تقرير التدقيق الجمهور بمعلومات مستقلة وموثوقة عن مدى دقة ونزاهة البيانات المالية المقدمة عن كيفية قيامها بتحصيل الضرائب والإيرادات العامة وإنفاق الأموال العامة خلال العام السابق، وفي بعض الدول يوضح تقرير التدقيق أيضًا دقة البيانات المالية الحكومية حول الأصول والخصوم.

ب. يوضح للمواطنين مدى رشادة الحكومة في استخدام الموارد العامة بناءً على تحليل النتائج الاقتصادية، وتحليل كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي.

ت. يقيم تقرير التدقيق مدى التزام الحكومة بالقوانين ولوائح المالية العامة خلال سنة الموازنة العامة.

ث. يحتوي على ملخص تنفيذي يحدد بوضوح وإيجاز، للسلطة التشريعية ووسائل الإعلام والجمهور العام، القضايا والنتائج الرئيسية الواردة في التقرير.

ج. يجب نشر تقرير المراجعة في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية.

(١) V. Ramkumar, I. Shapiro, op.cit., pp. 39-42

## المطلب الثاني

### متطلبات تحقيق شفافية الموازنة العامة

يتطلب تحقيق شفافية الموازنة العامة، بالإضافة إلى إصدار تقارير الموازنة العامة وفقاً للمعايير المطلوبة، إلى توافر مجموعة من العوامل الأساسية، ومنها توافر أطر قانونية ومؤسسية مناسبة، ودور فعال للبرلمان والمجتمع المدني، ووجود مؤسسات مالية مستقلة، وإتاحة معلومات الموازنة من خلال بوابات الإنترنت، وشفافية الأنشطة شبه المالية، وشفافية تقدير الالتزامات المستقبلية، وشفافية التمويل من خارج الموازنة العامة، والإفصاح الشفاف عن الالتزامات الطارئة، وشفافية النفقات الضريبية.

#### أولاً: توافر أطر قانونية ومؤسسية مناسبة

تتطلب شفافية الموازنة العامة وجود أطر قانونية واضحة ويسهل الإطلاع عليها، تحدد بدقة الأدوار والمسؤوليات لسلطات الدولة المتعلقة بالموازنة العامة، ويجب أن تكون لأطر القانونية شاملة لتنظم جميع العمليات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة وإدارة الأصول والخصوم الحكومية والعلاقات التعاقدية بين الحكومة والهيئات العامة أو القطاع الخاص.<sup>(١)</sup>

وترتبط شفافية الموازنة العامة بوجود قوانين تعزز استقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية، وتكفل حق المواطنين في المعلومات، وتضمن الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بأنشطة الحكومة والهيئات العامة، وتفرض النشر المنتظم لتقارير الموازنة العامة بالصيغ المناسبة.<sup>(٢)</sup>

كما تتطلب الشفافية توافر أطر مؤسسية تساعد في تحسين الشفافية والمساءلة وإعداد التقارير، وتعمل على تنسيق الجهود لتحسين نشر معلومات وتقارير الموازنة العامة في الوقت المناسب وصياغة استراتيجيات مخصصة لتوضيح الأهداف وتسهيل الرصد والتنفيذ، وإدخال آليات الحوار مع المجتمع المدني حول قضايا الموازنة العامة.<sup>(٣)</sup> كما يجب أن تضمن الأطر القانونية والمؤسسية إجراء عمليات تدقيق داخلي منتظمة للعمليات المالية الرئيسية ووحدات الإنفاق والإيرادات الرئيسية للهيئات العامة، لحماية الأموال العامة من سوء الاستخدام والاحتيال والهدر.<sup>(٤)</sup>

(١) صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة، ٢٠٠٧م، صص ٤-٥.

(٢) A. Folcher, P. D. Renzio, op.cit., p. 19.

(٣) Ibid., p. 26.

(٤) OECD, 2017, p. 71.

## ثانياً: دور فعال للبرلمان في تعزيز شفافية الموازنة العامة

يساهم قيام البرلمان بدوره في الرقابة والإشراف على الموازنة العامة بكفاءة وفعالية في تحسين شفافية الموازنة العامة، من خلال مناقشات جلسات الاستماع العامة وجلسات استماع اللجان البرلمانية وقدرته على الكشف عن المعلومات الوافية المتعلقة بالموازنة العامة للجمهور، وخاصة إذا تم السماح للمجتمع المدني بحضور جلسات الاستماع، والإعلان عن معلومات الموازنة العامة من خلال إصدار النشرات والكتيبات وباستخدام وسائل الإعلام وعبر الإنترنت.<sup>(1)</sup>

وتساهم المناقشات البرلمانية المستنيرة في تعزيز شفافية الموازنة العامة، وهو ما يتطلب تنسيق الأحزاب السياسية مع بعضها البعض لضمان إبراز جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بالموازنة العامة بشكل فعال، كما يتطلب إيلاء اهتمام خاص بتدريب البرلمانيين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات المطلوبة للمشاركة بفعالية في مناقشات وثائق وتقارير الموازنة العامة، خاصة أن المسائل المتعلقة بالموازنة العامة مهمة ومتشابكة وتصاغ بلغة فنية وتحتاج إلى الإلمام بالشؤون الاقتصادية والمالية.<sup>(2)</sup>

كما يحتاج القيام بفحص الموازنة العامة والإشراف عليها بشكل فعال إلى توافر المصادر التحليلية والبحثية المتخصصة، مثل خدمات البحث الداخلية ووحدات الموازنة داخل البرلمانات، حيث أن الوثائق المتعلقة بالميزانية تكون معقدة ومفصلة، ويجب على البرلمان الاعتماد على الدعم المتخصص القادر على القيام بتحليلات تقنية تنسم بالكفاءة والحياد السياسي لتقارير الموازنة العامة.<sup>(3)</sup>

(1) L. Marchessault, Public participation and the budget cycle: Lessons from country examples, Global Initiative for Fiscal Transparency, London, 2015, pp. 8-10.

(2) Shri Rama, et al., op.cit., p. 21.

(3) A. Pekkonen, C. Malena, Budget Transparency, CIVICUS, available at:

[https://www.civicus.org/documents/toolkits/PGX\\_G\\_Budget%20Transparency.pdf](https://www.civicus.org/documents/toolkits/PGX_G_Budget%20Transparency.pdf), p. 3.

### ثالثاً: دور فعال للمجتمع المدني في تعزيز شفافية الموازنة العامة

يُعد المجتمع المدني النشط والفعال المزود بالمعرفة والخبرات التقنية عنصراً أساسياً في ضمان شفافية الموازنة العامة، والرقابة على العمليات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة، واستخدامها الفعال في تنفيذ سياسات المالية العامة القائمة وتحسينها.<sup>(١)</sup> ويمكن لمجموعات المجتمع المدني المساهمة في تعزيز شفافية الموازنة العامة من خلال الدعوة لسن التشريعات التي تضمن وصول المواطنين إلى المعلومات عن الموازنة العامة، كما يمكنها مطالبة الحكومة بتوفير معلومات شاملة ودقيقة عن الموازنة العامة ونشرها في الوقت المناسب.<sup>(٢)</sup>

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً مهماً في جعل معلومات الموازنة العامة المتاحة أكثر سهولة في الوصول إليها وفهمها من عامة الناس، من خلال إعداد ملخصات موجزة عن الجوانب الرئيسية للموازنة بشكل واضح وباستخدام مصطلحات بسيطة وإعادة النشر المكثف لتلك المعلومات.<sup>(٣)</sup>

### رابعاً: وجود مؤسسات مالية مستقلة

يساهم وجود مؤسسات مالية مستقلة (وحدات موازنة برلمانية مستقلة ومجالس مالية) في تحسين موضوعية التنبؤ بالاقتصاد الكلي وتقديرات الموازنة العامة، وتعزيز الانضباط المالي والرقابة على الأموال العامة، وتحليل سياسات المالية العامة والخطط المالية، ومراقبة الامتثال للقواعد المالية، وتقييم الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، وتحسين جودة النقاش العام الوطني حول السياسة المالية.<sup>(٤)</sup>

### خامساً: إتاحة معلومات الموازنة من خلال بوابات الإنترنت

يساهم إتاحة بيانات الموازنة العامة للجمهور في شكل رقمي مفتوح من خلال بوابات الإنترنت في تعزيز فرص المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في الوصول للمعلومات المالية في وقتها الفعلي، ويترتب على ذلك زيادة قدرتهم على فهم وتحليل الموازنة العامة وتقييمها.<sup>(٥)</sup>

(1) L. Malajovich, et al., Budget transparency on maternal health spending: a case study in five Latin American countries, Reproductive Health Matters, Volume 20, No.39, 2012, P. 194.

(2) A. Pekkonen, C. Malena, op.cit., p. 3.

(3) Ibid.

(4) OECD, 2017, pp. 74-75.

(5) A. Folcher, P. D. Renzio, op.cit., p. 24.

## ويستلزم تعزيز فاعلية بوابات الإنترنت في عرض بيانات الموازنة العامة مراعاة ما يلي:<sup>(١)</sup>

١. أن تكون البيانات متاحة مجاناً بدون رسوم وصول أو الحاجة إلى التسجيل، ومتوفرة على بوابة إلكترونية متكاملة تسمح بالاستعلامات الديناميكية التي يحددها المستخدم.
٢. يجب أن تسمح طريقة عرض البيانات للمستخدمين بمقارنة ودمج ومتابعة الصلة بين مجموعات البيانات المختلفة، وأن تكون منشورة في صيغة قابلة للقراءة آلياً، ويفضل أن تكون تنسيقات مفتوحة المصدر على الإنترنت.
٣. يجب أن تكون البيانات مفصلة وقابلة للتحرير وقابلة لإعادة الاستخدام وقابلة للمقارنة وقابلة للتنزيل بكميات كبيرة، للسماح باستخدامها في البحث والتحليل.
٤. يجب أن تكون البيانات مصحوبة بمعلومات عن مصدر البيانات ووقت النشر ويتم الاحتفاظ بها على المدى الطويل (بيانات تاريخية) مع تتبع الإصدار المناسب.

### سادساً: شفافية الأنشطة شبه المالية

تشمل الأنشطة شبه المالية أي أنشطة تقوم بها المؤسسات والبنوك والشركات العامة لتقديم خدمات بأسعار أقل من المعتاد أو أقل من سعر السوق، كأحد أشكال الدعم الحكومي لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة، وبالتالي يمكن استبدالها بإعانات أو نفقات أخرى يكون لها نفس التأثير على سعر الخدمات، مع إدراج التكاليف المتعلقة بالأنشطة في الموازنة العامة.<sup>(٢)</sup>

ويعد من قبيل الأنشطة شبه المالية الإقراض المدعوم الذي تقدمه البنوك المملوكة للدولة لبعض مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص، وتقديم أسعار الصرف التفضيلية، واستخدام حواجز غير جمركية لحماية بعض المنتجات، وفرض رسوم أقل من الأسعار التجارية على بعض الخدمات، ودفع أسعار تجارية أعلى للموردين كشكل من أشكال الحماية لأنشطتهم.<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup>OECD, 2017, pp. 80-81.

<sup>(٢)</sup>صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٣١.

<sup>(٣)</sup>International Budget Partnership, Guide to Transparency in Public Finances, Looking Beyond the Core Budget, available at: <http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf>, p. 19.

وتعد الأنشطة شبه المالية من الوسائل غير الشفافة لتنفيذ سياسات المالية العامة للدولة، حيث لا يظهر عادةً تأثير هذه الأنشطة على المالية العامة في التقارير السنوية للمؤسسات العامة، ويمثل هذا الدعم خسارة تتحملها المؤسسة العامة القائمة بالنشاط، في حين أن الحكومة إذا ما قدمت هذا الدعم مباشرة لثم قيده تحت بند الدعم في الموازنة العامة وظهرت تكلفته بشفافية<sup>(١)</sup>.

ولذلك يجب أن تتضمن تقارير الموازنة العامة بيانات كافية عن الأنشطة شبه المالية تشمل الغرض والمدة والمستفيدين المستهدفين من كل نشاط شبه مالي، كما ينبغي على الهيئات التي تقوم بهذه الأنشطة أن توضح في تقاريرها معلومات شاملة عن الخدمات غير التجارية التي تطلب الحكومة من هذه الهيئات تقديمها أو إقراضها للهيئات الأخرى المملوكة للدولة، كما يجب على البنوك المركزية الإبلاغ عن أي أنشطة لا تتعلق بالسياسة النقدية تقوم بها بالنيابة من الحكومة<sup>(٢)</sup>.

### سابعاً: شفافية تقدير الالتزامات المستقبلية

الالتزامات أو المطلوبات المستقبلية هي تقديرات للتكاليف المستقبلية للبرامج الحكومية الحالية التي لها تأثير على السياسات والنتائج المالية المتوسطة والطويلة الأجل، وتستند هذه التقديرات إلى التغييرات الديموغرافية المتوقعة، حيث تُستخدم تقديرات التغييرات في عدد السكان وتركيباتهم العمرية لتوقع التكلفة المستقبلية للتعليم والرعاية الصحية وما إلى ذلك، وتشمل الالتزامات المستقبلية التكاليف المستقبلية لخطط التقاعد لموظفي الحكومة، حيث يتطلب يرتبط بتقدير تكاليف دفع المعاشات التقاعدية في المستقبل بمجموعة من المتغيرات مثل سن التقاعد للموظفين وعدد سنوات الحياة بعد التقاعد<sup>(٣)</sup>.

ويوفر حساب الالتزامات المستقبلية نظرة طويلة الأجل للاستدامة المالية للسياسات الحالية للحكومة، ويتعين إصدار التقارير طويلة الأجل عن تقديرات الالتزامات المستقبلية كل خمس سنوات على الأقل، أو كلما حدثت تغييرات رئيسية، ويجب تقييم الآثار المالية للتغيير الديموغرافي، وتوضيح جميع الافتراضات الأساسية الكامنة وراء التوقعات الواردة في التقارير، مع تقديم مجموعة من السيناريوهات المعقولة<sup>(٤)</sup>.

وينبغي الإفصاح عن التزامات المعاش التقاعدي للموظفين في مقترح الموازنة العامة وتقرير منتصف العام وتقرير نهاية العام، والكشف عن الافتراضات الاكتوارية الرئيسية التي يقوم عليها حساب معاش الموظفين، وتقييم خطط التقاعد بالقيمة السوقية<sup>(٥)</sup>.

(١) صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٣) International Budget Partnership, op.cit., pp. 29-30.

(٤) Ibid., p. 31.

(٥) OECD, 2002, op.cit., op.cit., p. 13.

### ثامناً: شفافية التمويل من خارج الموازنة العامة

يشير التمويل من خارج الموازنة العامة عموماً إلى الموارد العامة والمعاملات الحكومية غير المدرجة في الموازنة العامة، أو التي لا تخضع لنفس المستوى العام من التنظيم أو الإفصاح أو المراجعة والتدقيق مثل بنود المالية العامة الأخرى.<sup>(١)</sup>

ويشمل التمويل من خارج الموازنة العامة الأموال التي تحتفظ بها الهيئات العامة في الحسابات والصناديق الخاصة، كما قد يكون مصدر التمويل من خارج الموازنة أموال متعلقة باستخراج الموارد الطبيعية، والمساعدات الخارجية، وإلغاء الديون، والعائدات من عمليات الخصخصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.<sup>(٢)</sup>

وقد تحتاج بعض الدول إلى استخدام التمويل من خارج الموازنة وإنشاء الحسابات والصناديق الخاصة لبعض هيئاتها للقيام بأنشطة مستقلة ومختلفة، بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتطلب هذه المعاملة الخاصة، ولكن الإفراط في ذلك يهدد شفافية الموازنة العامة، ولذلك يجب أن تخضع هذه الأموال لنفس الدرجة من الانضباط والرقابة والمساءلة التي تخضع لها اعتمادات الموازنة العامة، والإفصاح عن بياناتها المالية ضمن تقارير الموازنة العامة.<sup>(٣)</sup>

**ويجب لتحقيق شفافية الموازنة العامة أن يراعى في التمويل من خارج الموازنة ما يلي:<sup>(٤)</sup>**

١. تقليل استخدام الأموال من خارج الموازنة العامة إلى الحد الأدنى، وأن تقتصر على الحالات الاستثنائية وبموجب تشريعات محددة، مع خضوعها لرقابة كاملة من البرلمان وأجهزة الرقابة العليا.

٢. تحديد أنشطتها في الموازنة العامة أو في ملاحق خاصة، إلى جانب بيان أغراضها ودوافعها ومراجعة ذلك بشكل دوري.

٣. ينبغي ألا تشير التقارير المالية للصناديق الخاصة إلى صافي الدخل مقابل النفقات فحسب، بل يجب أيضاً أن تشير إلى إجمالي الدخل وإجمالي النفقات لكل صندوق كحد أدنى.

٤. عرض الدخل والنفقات للحسابات والصناديق الخاصة وفقاً للتصنيف القياسي أو رمز الحسابات المستخدم في وثائق الموازنة العامة التي تصدرها الحكومة.

(١) صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٨٢.

(2) International Budget Partnership, op.cit., p. 4.

(٣) صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٨٢.

(4) International Budget Partnership, op.cit., p. 7.



### تاسعا: الإفصاح الشفاف عن الالتزامات الطارئة

الالتزامات الطارئة هي المبالغ المالية التي قد تدين بها الحكومة، ولكن مبلغ الالتزام أو وجوده، يعتمد على الأحداث المستقبلية (وغير المؤكدة)، وتعد الضمانات الحكومية شكل شائع من الالتزامات الطارئة، فقد تضمنت الحكومة الحصول على قرض ولكنها لن تكون مسؤولة عن السداد إلا إذا تخلف متلقي القرض عن السداد، ولذلك عند إصدار تقارير الموازنة العامة، غالبًا ما لا يُعرف ما إذا كان يتعين على الحكومة سداد كل أو بعض القروض التي ضمنتها.<sup>(١)</sup>

وتشمل الالتزامات الطارئة الضمانات الحكومية للمدفوعات المستحقة لموردي السلع والخدمات وبرامج التأمين الحكومية التي تضعها الحكومة لحماية المزارعين المحليين من تأثير الكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي وضمانات الطلب أو الإيرادات في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تلتزم فيها الحكومة بمستوى أدنى محدد من الدخل للقطاع الخاص في الحالات التي لا يمكن فيها التنبؤ بدقة بالطلب المستقبلي، وغير ذلك من الالتزامات القانونية المحتملة.<sup>(٢)</sup>

وتعتبر الالتزامات الطارئة من التدابير المهمة للاستقرار الاقتصادي والمالي حيث تعد الحكومة مصدر تأمين الملاذ الأخير في الأزمات المالية، وبالتالي قد تكون ضماناتها الضمنية أو المفترضة واسعة جدًا على سبيل المثال، في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ضمننت العديد من الحكومات القروض التي تقدمها البنوك التجارية في بلادهم.<sup>(٣)</sup>

ويساعد الإفصاح الشامل عن تقديرات الالتزامات الطارئة على فهم وتقييم مستوى المخاطر المالية التي قد تواجهها الحكومة، ولذلك يجب الإفصاح عن جميع الالتزامات الطارئة الهامة في تقارير الموازنة العامة، مع وصف أهميتها وطبيعتها، والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالافتراضات المحددة لكل فئة ودوافع تقديم الضمانات، ويجب الإفصاح عن المبلغ الإجمالي للالتزامات المحتملة، وتصنيفها حسب الفئة الرئيسية التي تعكس طبيعتها والمستفيدين المقصودين، واحتمالات تكبد المسؤولية، وبيان التقديرات الكمية لتأثيرها المالي المحتمل، وبيان مدة الالتزام.<sup>(٤)</sup>

(1) Ibid., p. 23.

(2) صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٧٨.

(3) International Budget Partnership, op.cit., p. 23.

(4) OECD, 2002, op.cit., p. 13.

### عاشرا: شفافية النفقات الضريبية

يقصد بالنفقات الضريبية إجراء استثناءات في قانون أو لوائح الضرائب لفئات معينة من دافعي الضرائب أو الأنشطة أو المعاملات في شكل خصومات خاصة أو إعفاءات أو علاوات أو تخفيضات في الأسعار أو تأجيلات، وبالتالي تتخلى الحكومة عن الإيرادات التي كانت ستجمعها لولا ذلك، سعياً وراء أهداف اقتصادية أو الاجتماعية.<sup>(1)</sup> ونظراً لأن الإيرادات الضائعة تفيد بعض دافعي الضرائب أو الأنشطة دون الآخرين، فهي تعادل الدعم على جانب الإنفاق من الموازنة العامة، ويجب أن تُلزم قوانين الضرائب دافعي الضرائب بتقديم الإقرار الضريبي حتى عندما يتم منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية، حتى يمكن تقييم تكلفة النفقات الضريبية وتقدير مدى خسارة الإيرادات الناجمة عنها، وينبغي أن تقدم الحكومة تقرير وافي عن النفقات الضريبية.<sup>(2)</sup> ويتعين لتحقيق شفافية الموازنة العامة مراعاة ما يلي:<sup>(3)</sup>

1. يجب تحديد المعيار الذي يتم على أساسه تقييم النفقات الضريبية (الهيكل الضريبي الذي ينطبق عادة على دافعي الضرائب في حالة عدم وجود النفقات) في تقرير النفقات الضريبية، مع بيان الطريقة المستخدمة لتقدير كل نفقة ضريبية.
2. أن يتضمن تقرير النفقات الضريبية توزيع مفصل لإجمالي النفقات الضريبية على أساس تصنيف قطاعي ( الصحة ، الضمان الاجتماعي ، البيئة ، .. إلخ)، مع بيانات السلاسل الزمنية، والإشارة لأي تغييرات حدثت في قانون الضرائب أو المعيار الضريبي خلال مدة السلسلة الزمنية.
3. الكشف عن إجمالي خسارة الإيرادات المقدرة من النفقات الضريبية سنوياً، وتقدير خسارة الإيرادات حسب القطاع أو مجال السياسة وتنتشر سنوياً.
4. توضيح الهدف أو الغرض المقصود من النفقات الضريبية، ومصدر الإنفاق الضريبي (على سبيل المثال، أحكام قانون الضرائب أو الممارسات الإدارية أو المعاهدة الضريبية)، ومدة الإنفاق الضريبي وما إذا كانت تخضع "لشرط انقضاء" أم أنها جارية، ونوع الإنفاق الضريبي (على سبيل المثال ، إعفاء أو ائتمان ضريبي قابل للاسترداد أو خصم).

(1) International Budget Partnership, op.cit., p. 11.

(2) S. Pattanayak, Fiscal Transparency Handbook (2018). International Monetary Fund, 2018, p. 24.

(3) International Budget Partnership, op.cit., p. 14.

## المطلب الثالث

### الأهمية الاقتصادية لشفافية الموازنة العامة

يساعد التحسن المستمر في عمليات الموازنة العامة على دعم تحقيق التنمية الشاملة، وتعد الشفافية أحد الأدوات الهامة لتعزيز استجابة الموازنة العامة للوفاء بمتطلبات تطور الاقتصاد الوطني ودعم قدرته على تلبية احتياجات المجتمع. وفيما يلي يتناول البحث الأهمية الاقتصادية لشفافية الموازنة العامة من خلال توضيح دورها في تحقيق ما يلي:

#### أولاً: تعزيز كفاءة تخصيص الموارد العامة

تعمل شفافية الموازنة العامة على توفير المعلومات الشاملة للجمهور، ويساعد ذلك على تمكين المواطنين والمجتمع المدني من تقديم التغذية الراجعة للحكومة من خلال التعليق على هذه المعلومات وعرض الآراء والأفكار، مما يساهم في تزويد الحكومة بالمعلومات الهامة حول احتياجات وأولويات المجتمع، وبالتالي تعزيز قدرة الحكومة على صنع سياسات فعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع.<sup>(١)</sup>

كما تساعد شفافية الموازنة العامة على تحقيق الإنصاف في تخصيص الموارد والعدالة الاجتماعية، حيث يمكن أن تؤدي السرية إلى تخصيص منحاز لمصالح النخبة وغير مواعم لاحتياجات وأولويات المجتمع، وأشارت إحدى الدراسات إلى أن شفافية الموازنة العامة ساهمت في زيادة المخصصات لأولويات الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والصحية في المكسيك.<sup>(٢)</sup>

وتعزز شفافية الموازنة العامة فرص الرقابة الفعالة والإشراف على كيفية تخصيص الموارد مما يشكل حوافز قوية لعدم إساءة استخدام الموارد ويحد من الفساد، ويدفع الحكومة إلى التخصيص الجيد للموارد لتجنب المساءلة السياسية والقانونية.<sup>(٣)</sup> وقد وجدت دراسة طبقت على ٢٠ دولة أن البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من شفافية الموازنة العامة تميل إلى تحقيق نتائج إنمائية إيجابية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها بشكل أكمل، وتتسم بتحسين مؤشرات التنمية البشرية وبقاء

(1) C. L. Vaira, M. Zhao, op.cit., pp. 4-5.

(2) C. Ling, D. Roberts, Evidence of development impact from institutional change: a review of the evidence on open budgeting, The World Bank, 2014, p. 6.

(3) The World Bank Group, Global Stock-Take of Social Accountability Initiatives for Budget Transparency and Monitoring, Key challenges and lessons learned, The World Bank Group, September 2013, p. 1.

الرضع والأطفال، وارتفاع نسبة السكان الذين يستخدمون مياه الشرب المحسنة، وارتفاع مستويات الإنفاق على الصحة العامة.<sup>(1)</sup>

### ثانياً: دور شفافية الموازنة العامة في تحسين إدارة ثروة الموارد الطبيعية

تخلق ثروة الموارد الطبيعية مثل الثروة النفطية فرصاً كبيرة للحصول على الأموال اللازمة لتلبية احتياجات التنمية، ولكن ترتبط الإدارة الاقتصادية الرشيدة لهذه الموارد بالعديد من الإشكاليات ومنها تحديد السرعة المناسبة لاستخراج الموارد الطبيعية وحجم ونوعية الاستثمارات في قطاعها ونوعية عمليات الإنتاج المتعلقة بها وكيفية استخدام العائدات، ويمكن أن يكون للقرارات المتخذة بشأن مثل هذه القضايا تأثير طويل الأمد، ويمكن أن تؤثر على رفاهية أجيال اليوم وكذلك الأجيال القادمة.<sup>(2)</sup>

وقد زاد انتشار المبادرات العالمية الداعية لإدارة شفافة للموارد الطبيعية لمعالجة مشكلات التنمية المرتبطة بلعنة الموارد، والتي أظهرتها تجارب بعض البلدان النامية في إدارة الثروة النفطية، وخاصة مشكلات زيادة الكميات المستخرجة والفساد الحكومي وسوء توجيه إيراداتها، حيث أنها خلقت حوافز سياسية للإدارة التقديرية أو غير الشفافة للإنفاق العام والممارسات الحكومية الفاسدة والسعي وراء الربح.<sup>(3)</sup>

تدعم شفافية الموازنة العامة تحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال إجراء نقاش ديمقراطي حول كيفية التعامل مع ثروة الموارد الطبيعية، وتحسين الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية، خاصة في الدول التي تعتمد على سيطرة الحكومة والشركات التابعة للدولة على الموارد الطبيعية والأنشطة المتعلقة باستخراجها وإنتاجها والتعاقدات عليها، وتوفر شفافية الموازنة العامة إطاراً شفافاً لملكية الموارد الطبيعية والتعاقد عليها واستخدامها وإدارة إيراداتها.<sup>(4)</sup>

### ثالثاً: تعزيز فرص زيادة الإيرادات العامة

تساهم شفافية الموازنة العامة في زيادة الإيرادات العامة من خلال تعزيز ثقة المواطنين في حكومتهم وفي كفاءة تخصيص الموارد العامة، وزيادة وعي المواطنين باحتياجات تمويل الخدمات الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة الدفع الطوعي للضرائب،

(1)Ibid., p. 1.

(2)A. Carstens, The Role of Transparency and Accountability for Economic Development in Resource-rich Countries, available at: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp012705>

(3)A. M. Acosta, The impact and effectiveness of accountability and transparency initiatives: The governance of natural resources, Development Policy Review, Volume 31, 2013, p. s91.

(4)A. Adam, Fiscal transparency in the European Union, Theoretical & Applied Economics Volume XXII, No.1, 2015, p. 229.

ومساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بالتبرعات للمدارس والمستشفيات وغيرها من مجالات الخدمات العامة.<sup>(١)</sup>

كما تعمل شفافية الموازنة العامة على زيادة دوافع الامتثال الضريبي لدى الأشخاص والشركات والمؤسسات الأخرى الخاضعة للضريبة، ويتضمن ذلك الامتثال لقوانين الضرائب وللمتطلبات الإدارية الضريبية والإعلان عن الدخل الحقيقي والدفع الطوعي لجميع الضرائب المطلوبة والغرامات والفوائد في الوقت المناسب وعدم المطالبة بالخصومات والإعفاءات غير المستحقة<sup>(٢)</sup>

كما تساهم شفافية الموازنة العامة في تعزيز العدالة الضريبية والحد من الفساد في الإدارة الضريبية وتعزيز كفاءتها وتحسين علاقتها بالمولين، مما يترتب عليه زيادة الإيرادات الضريبية.<sup>(٣)</sup>

#### رابعاً: تعزيز الثقة في سياسات المالية العامة

تساعد شفافية الموازنة العامة على تعزيز فهم المواطنين لدوافع السياسات المالية والتأكد من نزاهة الحكومة وإنها تمثل مصالحهم وتدير الأموال العامة بكفاءة، مما يساعد على تقبلهم للسياسات الاقتصادية والمالية الصعبة مثل إصلاحات البرامج الهيكلية وزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام.<sup>(٤)</sup>

كما أن شفافية الموازنة العامة تساعد على تعزيز قدرة المواطنين على التمييز بين النتائج الناجمة عن أداء الحكومة وبين تلك الناجمة عن أسباب غير متعلقة بكفاءة الحكومة، مثل حدوث تغيرات في الأوضاع الاقتصادية العالمية، مما يساهم في زيادة الثقة في الأداء الحكومي الجيد حتى في حالة تحقق نتائج غير جيدة.<sup>(٥)</sup>

(1)The World Bank Group, op.cit., p. 1.

(2)M. S. Al-Maghrebi, R. Ahmad, M. R. Palil, Budget transparency and tax awareness towards tax compliance: A conceptual approach, South East Asia Journal of Contemporary Business, Economic and Law Volume 10, No.1, 2016, p. 96.

(3)Y. Park, J. Cordes, Participatory Budgeting and Tax Compliance in the US: What Factors Elicit Citizens' Budget Preferences?, EasyChair, No. 1134, 2019, p. 44.

(4)S. Tanaka, Engaging the public in national budgeting: A non-governmental perspective, OECD Journal on Budgeting, Volume 7, No.2, 2007, p. 141.

(5)F. Hameed, Budget transparency and financial markets, International Budget Partnership, Working Papers, No. 1, 2011, p. 4.

### خامسا: تعزيز الوصول للأسواق المالية الدولية

لعبت الأسواق المالية دورًا متزايد الأهمية في دعم قدرة الدول على تمويل عجز الموازنة العامة، وسعت الاقتصادات الناشئة والنامية على وجه الخصوص للاستفادة من أسواق السندات السيادية الدولية لدعم نفقاتها وتنويع مصادر تمويلها الخارجي، وزادت إصدارات السندات السيادية حيث بلغت الإصدارات السنوية ما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار بين عامي ٢٠١٢م و٢٠١٨م، وبلغ إجمالي الإصدارات رقمًا قياسيًّا قدره ١٧.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨ وحده.<sup>(١)</sup>

وتهتم أسواق المال الدولية بالحصول على المعلومات المالية الكافية والموثوقة عن الدولة المقترضة لقياس مخاطر الائتمان وتحديد قدرتها على السداد، وتحسن شفافية الموازنة العامة قدرة أسواق المال الدولية على تقييم الوضع المالي للدولة، وبالتالي قدرتها واستعدادها لخدمة التزامات ديونها.<sup>(٢)</sup>

وتعد شفافية الموازنة العامة من المدخلات المهمة في منهجيات التقييم للمستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني والمقرضين متعددي الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لأنها ركيزة لحوكمة المالية العامة وترتبط بالسيطرة على الفساد وسيادة القانون وتعكس قدرة الحكومة على الإدارة الفعالة للمالية العامة، ولذلك يمكن أن تؤدي شفافية الموازنة العامة إلى تحسينات مستمرة في قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وتحسين تصنيفها الائتماني، والتأثير على شروط وتكلفة ديونها الخارجية.<sup>(٣)</sup>

كما تعمل شفافية الموازنة العامة على توفير البيانات المالية التي تؤثر على قرارات المستثمرين لشراء السندات السيادية في الأسواق المالية وتسعيرهم لتلك السندات، حيث تتيح شفافية الموازنة العامة توقع المشكلات المالية المحتملة (مشكلات القدرة على تحمل الديون والتخلف عن السداد وما إلى ذلك) التي قد تواجهها الدولة المقترضة في المستقبل مما يساهم في خفض تكاليف الاقتراض، ويؤدي عدم تقديم معلومات كافية عن الموازنة العامة إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في سندات الدولة المقترضة أو اشتراط أسعار فائدة مرتفعة نتيجة ارتفاع المخاطر.<sup>(٤)</sup>

(1) K. Keita, H. Leon, F. Lima, Do financial markets value quality of fiscal governance?, International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2019, p. 3.

(2) F. Hameed, op.cit., p. 2.

(3) K. Keita, H. Leon, F. Lima, op.cit., p. 3.

(4) L. Kemoe, Z. Zhan, Fiscal transparency, borrowing costs, and foreign holdings of sovereign debt, International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2018, p. 21.

### سادسا: تحسين التصنيف الائتماني السيادي

يشير التصنيف الائتماني السيادي إلى التصنيف المحدد من قبل وكالات التصنيف الائتماني الدولية، مثل وكالة موديز وستاندرد آند بورز، والذي يقيم قدرة الحكومة ورغبتها في الوفاء بديونها، ويرتبط بمجموعة من الأساسيات الاقتصادية والمالية ومنها النمو الاقتصادي والتوازن المالي والديون الخارجية والإيرادات العامة، ويساهم تحسن التصنيف الائتماني السيادي للدولة في دعم قدرتها على الوصول لأسواق المال الدولية، وخفض تكاليف الإقراض، كما يمكن استغلاله في ترويج الدولة لإمكاناتها الاقتصادية والمالية وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.<sup>(١)</sup>

وتساهم شفافية الموازنة العامة في تحسين التصنيفات الائتمانية السيادية من خلال تأثير الشفافية على تحسين مستقبل المالية العامة، فمن المتوقع أن يوفر نظام مالي أكثر شفافية حوافز لصانعي السياسات لاعتماد سياسات أفضل، وتخفض فرص تأثير مجموعات المصالح الخاصة والباحثين عن الربح، وتحسن كفاءة مؤسسات الدولة، ويؤدي ذلك إلى تحسين النتائج المالية والاقتصادية، وبالتالي تنخفض المخاطر التخلف عن السداد السيادي المنعكسة في التصنيفات الائتمانية.<sup>(٢)</sup>

كما تؤثر شفافية الموازنة العامة على التصنيف الائتماني السيادي من خلال التوفير لمزيد من المعلومات المالية وتقليل عدم اليقين حول حقيقة الوضع المالي للدولة، ومن المعقول أن تقيم الدول الأكثر شفافية تقيماً أعلى من الدول منخفضة الشفافية، لأن الحكومات التي تعتمد على موازنة عامة غير شفافة هي في كثير من الأحيان حكومات تسعى لإخفاء حقيقة ضعف أسسها الاقتصادية والمالية، وتعتبر أن التعقيم المالي رغم أضراره الاقتصادية والاجتماعية هو أقل ضرراً من الكشف عن واقعها الاقتصادي والمالي.<sup>(٣)</sup>

### سابعا: الحد من مخاطر الأزمات الاقتصادية والمالية

تعد الشفافية المالية عنصر حاسم في الإدارة المالية الفعالة فهي تساعد على ضمان أن القرارات الاقتصادية للحكومات مستنيرة من خلال تقييم مشترك ودقيق للوضع المالي الحالي وتكاليف وفوائد أي تغييرات في السياسات الاقتصادية والمالية والمخاطر المحتملة منتغير توقعات المالية العامة، كما تزود الشفافية المالية الهيئات التشريعية والأسواق والمواطنين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات مالية فعالة ومساءلة الحكومات عن أدائها المالي، مما يحفز الحكومة على الإدارة الرشيدة للمالية العامة.<sup>(٤)</sup>

(1) F. Hameed, op.cit., pp. 8-9.

(2) E. Arbatli, J. Escolano, op.cit., p. 3.

(3) F. Hameed, op.cit., p. 3.

(4) S. Pattanayak, op.cit., p.1.

وتعتمد قدرة الحكومة على الاستجابة للمخاطر الاقتصادية والمالية جزئياً على نوعية المعلومات التي تقدمها بشأن مخاطر المالية العامة واحتمال تعرضها لصدمة محتملة، ويمكن أن يساعد الإفصاح والتحليل الشامل للمخاطر المالية على ضمان فهم أفضل للمخاطر المالية، وأن إعدادات السياسة المالية يمكن أن تستجيب لمجموعة من الصدمات الاقتصادية والمالية المحتملة في المستقبل، وأن هناك مخاطر محددة يتم مراقبتها وإدارتها بشكل فعال، وتجنب التغييرات المفاجئة والمربكة عندما تتحقق المخاطر.<sup>(1)</sup>

كما تعد شفافية الموازنة العامة أمر ضروري لإنفاذ القواعد المالية، مثل سقف الإنفاق أو أهداف العجز أو السقف الضريبية، والتي تستخدم في العديد من الدول كأدوات لحماية الاستدامة المالية، ويصعب أن تؤدي هذه القواعد المالية دورها في تحقيق الانضباط المالي إذا كانت غير مدعومة بتقارير شفافة.<sup>(2)</sup>

ووفقاً لصندوق النقد الدولي فإن الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م قد كشفت عن أهمية شفافية الموازنة العامة، وأن من أهم عوامل الأزمة أن إفصاح الحكومات عن عملياتها المالية وتمويلها كان غير مكتمل، كما تبين ظهور عجوزات وديون غير مسجلة من قبل، بالإضافة إلى ذلك أظهرت الأزمة أن العديد من الدول قد قللت إلى حد كبير من تقدير المخاطر التي تهدد وضعها المالي وتوقعاتها.<sup>(3)</sup>

وتساعد شفافية الموازنة العامة على التخفيف من انتقال تداعيات الانهيارات المالية بين البلدان المتجاورة، والحد من آثار التغييرات المفاجئة في معنويات السوق والظروف الاقتصادية العالمية، والتخفيف من عدوى الأزمات المالية، من خلال دورها في تعزيز مصداقية إدارة الحكومة للمالية العامة وتحسين ثقة السوق.<sup>(4)</sup>

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الافتقار إلى الشفافية كان سمة من سمات عدوى أزمات الأسواق الناشئة عام ١٩٩٧م، نتيجة عدم كفاية البيانات الاقتصادية وإخفاء نقاط ضعف الأنظمة المالية وعدم وضوح السياسات المالية، مما أدبلى فقدان الثقة في الأسواق المالية.<sup>(5)</sup>

(1)Ibid., p. 96.

(2)L. Sedmihradka, J. Haas, Budget Transparency and Fiscal Performance: Do Open Budgets Matter?, 2012, available at: [https://mpr.ub.uni-muenchen.de/42260/1/MPRA\\_paper\\_42260.pdf](https://mpr.ub.uni-muenchen.de/42260/1/MPRA_paper_42260.pdf), p. 112.

(3)S. Pattanayak, op.cit., p. 2.

(4)Ibid., p. 1.

(5)F. Hameed, op.cit., p. 3.



وتعمل شفافية الموازنة العامة على تسهيل المراقبة الدولية للتطورات المالية، مما قد يطمئن الأسواق المالية على قدرة الحكومة على تحمل الصدمات الاقتصادية، وبالتالي تجنب عدوى الأزمات المالية.<sup>(١)</sup>

### ثامنا: جذب الأستثمار الأجنبي المباشر

تساهم الشفافية في تحسين الموازنة العامة والتي تعد المحرك الذي يدفع الاقتصاد والعمل الحكومي، ويلعب هيكلها وعملياتها وطريقة تنفيذها دوراً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستقرار السياسي والحد من الفساد وتعزيز التنمية البشرية، بالإضافة إلى ذلك فإن الموازنة العامة تعكس سياسة الحكومة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، ويتجاوز تأثيرها القطاع العام للتأثير على أداء القطاع الخاص والسوق المالي، ويعد كل ذلك من المحددات الرئيسية لجذب الأستثمار الأجنبي المباشر.<sup>(٢)</sup>

وتعمل شفافية الموازنة العامة على الكشف عن معدلات الإنفاق العام على التعليم والتدريب والرعاية الصحية وزيادتها، وهو ما يساعد على تعزيز ثقة الإستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل كفاءة رأس المال البشري، وضمان التوافر المستمر للقوى العاملة الماهرة.<sup>(٣)</sup>

كما تساهم شفافية الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية وصيانتها وعلى تنمية المؤسساتي تحسين القدرة الاستيعابية للبلد المضيف، وخلق بيئة أعمال مواتية لجذب تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر.<sup>(٤)</sup>

بينما يؤدي التعقيم المالي على أنشطة الحكومة الخدمية والأستثمارية إلى عدم تعرف المستثمرين على حجم وطبيعة ومجالات الأستثمار العام، وبالتالي تزايد مخاوفهم من تأثير المزاحمة وعدم قدرتهم على منافسة الأستثمارات التابعة للدولة، كما أن هذا التعقيم يزيد مخاوف المستثمرين بشأن حجم الأجهزة الإدارية للدولة ومؤسساتها العامة، وما يرتبط به من مشكلات البيروقراطية المعقدة وزيادة معدلات الفساد.<sup>(٥)</sup>

(1)Ibid.

(2)B. A. Albassam, The influence of budget transparency on quality of governance, Journal of Law and Governance, Volume 10, No.3, 2015, P. 98.

(3)N. Othman, et al., Impact of Public Expenditures on FDI Inflows into Developing Countries, Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities, Volume 26, No.2, 2018, P. 752.

(4)Z. Drabek, W. Payne, The impact of transparency on foreign direct investment, Journal of Economic Integration, Volume 17, No.4, 2002, P. 786.

(5)N. Othman, et al., op.cit., p. 752.

وتعمل شفافية الموازنة العامة على طمأنة المستثمرين بشأن التوجهات الاقتصادية والسياسية للدولة ومدى تدخل الحكومة في الاقتصاد ومستوى الحرية الاقتصادية للاستثمار الخاص، كما تساهم شفافية الموازنة العامة في تعزيز رضا المواطنين عن حكومتهم وثقتهم في سياستها مما يدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يعد عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>(1)</sup>

ويُنظر عادةً لشفافية الموازنة العامة كمؤشر للديمقراطية والجودة المؤسسية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وانخفاض معدلات الفساد، وهو ما يترتب عليه تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في أن البلد المضيف صارمة في تنفيذ قوانين العقود، وتدعم حقوق الملكية، وتطبق قواعد حماية المستثمرين وتعزيز الثقة في نزاهة السلوك الإداري وعدم وجود مصروفات غير رسمية.<sup>(2)</sup>

ويترتب على غياب شفافية الموازنة العامة وجود تفاوتات في القدرة على الوصول إلى المعلومات بين المستثمرين وفقاً لدرجة القرب من المسؤولين، مما يؤدي إلى عدم التكافؤ في الوصول إلى الفرص الاستثمارية المتاحة واختلال القدرة على تقييم الفوائد والمخاطر المحتملة للخيارات الاستثمارية، ويترتب على ذلك تشويه السوق نتيجة المنافسة غير العادلة وارتفاع تكاليف المعاملات غير الشفافة، وبالتالي انخفاض القدرة على جذب المستثمرين.<sup>(3)</sup>

كما تساهم شفافية الموازنة العامة في الحد من مخاطر الأزمات المالية والتي تؤدي إلى دفع المستثمرين الأجانب للخروج من الأسواق غير المستقرة، بل وتؤدي إلى عزوف المستثمرين المحتملين عن الاستثمار في هذه الأسواق.<sup>(4)</sup>

وتساعد شفافية الموازنة العامة على تحسين التصنيف الائتماني للبلد المضيف، وعلى الرغم من ارتباط التصنيف الائتماني أكثر بالاستثمار في الأدوات المالية إلا أنه يؤدي عادةً إلى تصورات إيجابية من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر عن المناخ الاستثماري في البلد المضيف، وتعزيز الثقة في الاقتصاد بصفة عامة.<sup>(5)</sup>

(1)Ibid., p. 753.

(2)M. A. Islam, et al., Financial Development and Foreign Direct Investment-The Moderating Role of Quality Institutions, Sustainability, Volume 12, No.9, 2020, p. 2.

(3)B. Seyoum, T. G. Manyak, The impact of public and private sector transparency on foreign direct investment in developing countries, Critical perspectives on international business, 2009, p. 190.

(4)Z. Drabek, W. Payne, op.cit., P. 778.

(5)Ibid., p. 787.

### تاسعا: تعزيز فرص الحصول على المنح الدولية

أصبحت شفافية الموازنة العامة أحد المطالب الرئيسية للجهات الدولية المانحة لتحديد مقدار المساعدة التي يتم توجيهها لضمان جعل المساعدات الخارجية أكثر فاعلية في تحقيق أغراضها، فمن شأن توافر المعلومات حول مخصصات وبرامج الموازنة العامة أن يسمح للمانحين بتتبع إنفاق المنح بشكل أفضل، وتقييم فعالية برامج المساعدات وضمان وصول هذه الموارد إلى المستفيدين المقصودين، وتوفير آليات لمنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة لمساءلة الحكومات عن النتائج.<sup>(١)</sup>

وقد خلصت دراسة أجريت من خلال تحليل بيانات عن ٧٠ دولة إلى أن شفافية الموازنة العامة ساعدت على تحسين واتساع نطاق المعلومات المتاحة لتتبع تخصيص المعونات الدولية ونفقاتها، وساهم ذلك في تحديد أولويات الإنفاق بشكل أفضل لصالح الفقراء.<sup>(٢)</sup>

كذلك أكدت دراسة لشراكة الموازنة الدولية أن نقص شفافية الموازنة العامة كان سبب رئيسي لفشل نتائج برامج المساعدات الدولية الموجهة لرعاية الأمومة والحد من وفيات الأمهات في دول كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وبنما.<sup>(٣)</sup>

كما زادت المطالبات الدولية بضرورة اعتبار نقص شفافية المالية العامة مبرر لقيام الجهات المانحة بإعادة توجيه المساعدات الخارجية بين الدول، لضمان أن المساعدات الخارجية لا تقدم إلى الحكومات الفاسدة، ولتحفيز الدول على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.<sup>(٤)</sup>

### عاشرا: الحد من الفساد

يعتبر الافتقار إلى الشفافية أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى الفساد في المؤسسات العامة، والذي يقلل الكفاءة الاقتصادية الشاملة ويؤثر على إدارة الضرائب والإيرادات العامة، فالإدارة الضريبية الفاسدة غير قادرة على تحصيل الإيرادات الضريبية بكفاءة، كما يؤثر الفساد على الإنفاق العام من خلال تحيز قرارات الإنفاق العام، والاستثمارات العامة المشوهة من حيث الحجم والتكوين، وفساد المشتريات العامة، وتؤدي هذه الآثار السلبية للفساد إلى انخفاض أرصدة الموازنة العامة وتدني الأداء المالي.<sup>(٥)</sup>

(1) L. Malajovich, et al., op.cit., P. 186.

(2) C. Ling, D. Roberts, op.cit., p. 6.

(3) L. Malajovich, et al., op.cit., P. 185.

(4) Z. Drabek, W. Payne, op.cit., p. 778.

(5) L. Sedmihradská, J. Haas, op.cit., p. 114.

وتسهل شفافية الموازنة العامة تدفق المعلومات المتعلقة بالأنشطة الحكومية مما يدعم الرقابة على صانعي القرار ومساءلة الحكومة عن أنشطتها المختلفة،<sup>(1)</sup> كما أن الشفافية تعمل كعنصر رادع للسلوك الإداري الفاسد وتثني موظفي الخدمة المدنية عن إساءة استخدام مناصبهم من أجل تحقيق المصالح الخاصة.<sup>(2)</sup>

#### حادي عشر: تعزيز الرقابة على الأموال العامة

تعمل الرقابة الفعالة على الأموال العامة على تحسين فاعلية السياسات الاقتصادية والمالية ومكافحة الفساد والزيونية ومنع التخصيص السيئ للموارد والتسرب والهدر، وتحد من تدني كفاءة تقديم الخدمات العامة أو عدم النزاهة في أداء الواجبات العامة، وتتضمن مساءلة الحكومة عن قراراتها وإجراءاتها، وتعزز فرص تصحيح الاتجاه إذا كانت هذه القرارات تتعارض مع أسس الإدارة العامة الرشيدة.<sup>(3)</sup>

وتعتمد الرقابة الفعالة على الأموال العامة بشكل أساسي على شفافية الموازنة العامة وإتاحة المعلومات المالية التي تمكن من مراقبة وتحليل السياسات الاقتصادية والمالية ومتابعة الأداء المالي للحكومة ورصد أي انحراف أو هدر، فالموازنة العامة المنفتحة للتدقيق هي عنصر أساسي للمساءلة الشاملة للحكومة أمام البرلمان والأجهزة الرقابية العليا والمجتمع المدني والمواطنين.<sup>(4)</sup>

وتساع شفافية الموازنة العامة على تفعيل دور الأجهزة العليا للرقابة، وتؤكد منظمة الموازنة المفتوحة أن الاستقلال القانوني والمالي والإداري للأجهزة العليا للرقابة المالية لا يكفي لقيامها بدورها في حالة نقص شفافية الموازنة العامة وعدم التوافر الكافي للمعلومات المالية في الوقت المناسب.<sup>(5)</sup>

(1) M. V. Cimpoeru, Increasing Budget Transparency and Control of Corruption—Strategy to Increase Human Development, International Journal of Business, Humanities and Technology, Volume 5, No.4, 2015, p. 45.

(2) R. Zuccolotto, M. A. C Teixeira, Budgetary transparency and democracy: the effectiveness of control institutions, International Business Research, Volume 7, No.6, 2014, P. 84.

(3) S. Tanaka, op.cit., p. 150.

(4) S. Fukuda-Parr, P. Guyer, T.Lawson-Remer, Does Budget Transparency Lead to Stronger Human Development Outcomes and Commitments to Economic and Social Rights?, International Budget Partnership, Working Papers In-depth research on budget transparency, participation, and accountability, NO. 4, December 2011, p. 4.

(5) C. Cottarelli, Fiscal Transparency, Accountability, and Risk, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2012, p. 32.

كما تساهم شفافية الموازنة العامة في توافر المعلومات المالية للمواطنين وزيادة معرفتهم بالوضع المالي للدولة، وبالتالي تفعيل الرقابة المجتمعية على الموازنة العامة التي تعتمد على المشاركة المدنية للأفراد ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة على صياغة وتنفيذ الموازنة العامة والمؤسسات المعنية، لضمان إستجابة الموازنة العامة لأحتياجات المواطنين وتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للموارد العامة ومحاسبة المسؤولين عن أخطائهم.<sup>(١)</sup>

كما تدعم شفافية الموازنة العامة قدرة البرلمان على الوصول إلى المعلومات الكافية لاتخاذ قرارات مالية فعالة، وتقييم سياسات المالية العامة، ومساءلة الحكومات عن أدائها المالي واستغلالها للموارد العامة.<sup>(٢)</sup>

### ثاني عشر: دعم الموازنة التشاركية

تساعد مشاركة المواطنين في صنع الموازنة العامة على تحسين قرارات المالية العامة، من خلال التفاعلات الناتجة عن النقاش العام حول الموازنة العامة وتداول المجتمع لقضايا المالية العامة، والاستفادة من تعدد الآراء والمقترحات وتدفق المعلومات عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.<sup>(٣)</sup>

وتشكل شفافية الموازنة العامة شرطاً ضرورياً لقدرة المواطنين على المشاركة الفعالة في عمليات الموازنة العامة، وممارستهم نوعاً من الرقابة المجتمعية على السياسيين والموظفين العموميين، من خلال توافر المعلومات الموثوقة والكافية لبناء جهات النظر حول سياسات المالية العامة، وتحليل الموازنة العامة وتقييمها ومتابعة تنفيذها.<sup>(٤)</sup>

(1)R. Zuccolotto, M. A. C Teixeira, op.cit., P. 84.

(2)C. Cottarelli , op.cit., p. 4.

(3)M. C. Friant, Deliberating for sustainability: lessons from the Porto Alegre experiment with participatory budgeting, International Journal of Urban Sustainable Development, Volume 11, No.1, 2019, p. 83.

(4)L. d. M. Felix, Proactive Transparency: What has been done in Brazil." Minerva Program, The George Washington University, 2011, p. 5.

## المطلب الرابع

### شفافية الموازنة العامة في مصر

اتجهت مصر إلى العمل على تعزيز شفافية الموازنة العامة في إطار رؤيتها لتحقيق التنمية المستدامة، وأخذت في تحسين حالة تقارير الموازنة العامة من حيث إصدارها المنتظم وشموليتها، ولكن لا تزال مصر في حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز شفافية الموازنة العامة.

وفيما يلي يتناول البحث حالة شفافية الموازنة العامة في مصر، وذلك على

النحو التالي:

أولاً: الوضع الحالي لشفافية الموازنة العامة في مصر

يشير مسح الموازنة المفتوحة الذي تنظمه شراكة الموازنة الدولية حول شفافية الموازنة العامة، ويقيم مدى توافر وشمولية التقارير الأساسية للموازنة العامة وتوقيتها وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت، إلى تحسن درجة شفافية الموازنة العامة في مصر حيث بلغت ٤٣% في عام ٢٠١٩م بينما كانت ٤١% في عام ٢٠١٧م، وكانت ١٦% في عام ٢٠١٥م. (١)

ووفقاً لمسح الموازنة المفتوحة فإن مصر في الوقت الحالي تنتج جميع التقارير الثمانية الخاصة بالموازنة العامة، وتتيح سبعة تقارير للجمهور حيث لا يتم نشر تقرير التدقيق، كما يشير المسح إلى أن التقارير السبعة المنشورة جاءت خمسة تقارير منهم متفقة مع معيار التوقيت المناسب ويوضح الجدول التالي مدى شمولية المعلومات في التقارير الخمسة. (٢)

(١) شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٩م، مصر، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2019/open-budget-survey-egypt-2019-ar.pdf>

(٢) المرجع السابق.

جدول رقم (١)

مدى شمولية المعلومات بتقارير الموازنة العامة في مصر في عام ٢٠١٩م.

| التقرير                      | درجة محتوى المستند |
|------------------------------|--------------------|
| مقترح الموازنة العامة        | ٥٤                 |
| الموازنة المعتمدة أو المقررة | ٧٢                 |
| التقارير خلال السنة          | ٧٤                 |
| تقرير منتصف العام            | ١٨                 |
| تقرير نهاية العام            | ٣٦                 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:  
شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٩م، مصر، متاح على  
الموقع الإلكتروني:

<https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2019/open-budget-survey-egypt-2019-ar.pdf>

يتضح من الجدول السابق أن تقارير الموازنة العامة في مصر تحتاج إلى زيادة محتوى المعلومات الواردة بها، خاصة تقرير منتصف العام ونهاية العام.

ثانياً: جهود الحكومة لتعزيز شفافية الموازنة العامة في مصر  
تبنت وزارة المالية المصرية في سبتمبر ٢٠١٤م مبادرة الشفافية لتعزيز شفافية  
المالية العامة وتعتمد المبادرة على إصدار دليل موازنة المواطن وتنظيم لقاءات حوار  
مجتمعي بالمحافظات للتواصل مع الأكاديميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني  
وتوضيح ما يتعلق بالموازنة العامة<sup>(١)</sup>

كما قامت الحكومة بالعمل على تحديث أساليب التصنيف الوظيفي لموازنات  
القطاعات المختلفة وتطوير موازنة الأداء وتحديد مؤشرات أداء تتفق مع الأهداف المراد  
تحقيقها<sup>(٢)</sup>

(١) <http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news24-12-2016.aspx>

(٢) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، يونسيف، الموازنة بشفافية، دليل الموازنة العامة المصرية،  
متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Budget-Guide-ar.pdf>

وبدأت الحكومة المصرية لأول مرة إصدار البيان المالي التمهيدى للموازنة العامة قبل العام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦م لعرض الأسس والافتراضات الاقتصادية للموازنة العامة، وبيان توجهات السياسات الحكومية وبرامجها وتوضيح رؤية الحكومة بشأن الموازنة العامة للرأي العام.<sup>(١)</sup>

وبدأت الحكومة المصرية لأول مرة إصدار التقرير النصف سنوي للموازنة العامة في العام المالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨م لعرض الأداء المالي للحكومة عن ٦ شهور من التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للمقارنة بين الموازنة المعتمدة وبين ما تم تنفيذه فعلياً خلال النصف الأول من العام المالي ومراجعة الافتراضات الاقتصادية للموازنة العامة وتحديث تقديرات الإيرادات والنفقات العامة ومعدلات العجز والدين العام.<sup>(٢)</sup>

كما قامت وزارة المالية المصرية بإطلاق موقع إلكتروني تفاعلي مخصص لموازنة المواطن وتخصيص صفحات للوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وأنشأت بوابة رقمية للوزارة تتيح للمواطنين فرص التواصل وإبداء آرائهم وتسهيل الوصول إلى بيانات المالية العامة وتعرض المعلومات في صورة مبسطة باستخدام الأشكال البيانية والفيديوهات التوضيحية.<sup>(٣)</sup>

وقامت وزارة المالية المصرية في عام ٢٠١٨ م بإستحداث وحدة لشفافية الموازنة والتواصل المجتمعي بغرض زيادة الإفصاح وتعزيز الشفافية ودعم المشاركة المجتمعية في الموازنة وإنشاء آليات للتواصل مع المجتمع واستحداث أدوات للرقابة المجتمعية وإعداد خطة للتواصل بين الحكومة والمواطنين لتبادل الأفكار فيما يتعلق بموازنة الدولة في مراحلها المختلفة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.<sup>(٤)</sup> ويوضح الجدول التالي تطور انتاج تقارير الموازنة العامة في مصر ومدى إتاحتها للجمهور من حيث النشر عبر الإنترنت وفي توقيت مناسب.

(1) <http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/release18-3-2015.aspx>

(2) <http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/release-10-2-2020.aspx>

(3) <http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/PDF/budget-news30-4.pdf>

(4) <http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news-A-28-11-2018.aspx>



جدول رقم (٢)

تطور انتاج تقارير الموازنة العامة في مصر ومدى إتاحتها للجمهور من حيث النشر عبر الإنترنت وفي توقيت مناسب.

| التقرير                  | ٢٠١٢م                          | ٢٠١٥م                          | ٢٠١٧م                          | ٢٠١٩م                          |
|--------------------------|--------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|
| البيان التمهيدي للموازنة | لم يتم إنتاجه                  | لم يتم إنتاجه                  | متاح للجمهور                   | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة |
| مقترح الموازنة العامة    | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة | متاح للجمهور                   | متاح للجمهور                   |
| الموازنة المعتمدة        | متاح للجمهور                   | متاح للجمهور                   | متاح للجمهور                   | متاح للجمهور                   |
| دليل موازنة المواطن      | لم يتم إنتاجه                  | لم يتم إنتاجه                  | متاح للجمهور                   | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة |
| التقارير خلال السنة      | متاح للجمهور                   | متاح للجمهور                   | متاح للجمهور                   | متاح للجمهور                   |
| تقرير منتصف العام        | لم يتم إنتاجه                  | تم نشره بالمعايير المطلوبة     | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة | متاح للجمهور                   |
| تقرير نهاية العام        | متاح للجمهور                   | متاح للجمهور                   | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة | متاح للجمهور                   |
| تقرير التدقيق            | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة | لم يتم نشره بالمعايير المطلوبة |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:

شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٩م، مصر، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2019/open-budget-survey-egypt-2019-ar.pdf>

يتضح من الجدول السابق تحسن إصدار تقارير الموازنة العامة في مصر بشكل عام، كما يتبين أن مصر مازالت في حاجة إلى مزيد من تحسين إتاحة تقارير الموازنة العامة للجمهور من حيث النشر عبر الإنترنت وفي توقيت مناسب.

### ثالثاً: آليات تعزيز شفافية الموازنة العامة في مصر

#### ١. تعزيز الشفافية في مرحلة صياغة الموازنة العامة

في هذه المرحلة تقوم الحكومة المصرية من خلال وزارة المالية وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبنك المركزي بتقدير الإيرادات والنفقات العامة للعام المالي المقبل في ضوء الافتراضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتصدر الحكومة البيان التمهيدي للموازنة العامة لإطلاع البرلمان والمواطنين على ملامح الموازنة العامة ثم يتم تقديم مقترح الموازنة العامة لرئيس الجمهورية لإحالته إلى البرلمان لمناقشته بالإضافة إلى ذلك تقوم وزارة المالية المصرية بنشر مقترح الموازنة العامة لتبصرة المواطنين بالخطط الحكومية للعام المقبل.<sup>(١)</sup>

ويجب مراعاة أن يتضمن البيان التمهيدي للموازنة العامة معلومات شاملة عن المحددات العامة لسياسات المالية العامة والأسس المنطقية للتوقعات الاقتصادية والمالية حيث يتضمن البيان التمهيدي للموازنة العامة المصرية ٣٣% فقط من المعلومات المطلوبة.<sup>(٢)</sup>

#### كما يتطلب تعزيز شفافية الموازنة العامة في مرحلة الصياغة ما يلي:<sup>(٣)</sup>

أ. نشر البيان التمهيدي للموازنة العامة في توقيت مناسب حيث أشار مسح الموازنة الدولية في عام ٢٠١٩م إلى تأخر نشره.  
ب. كما يجب زيادة شمولية المعلومات المقدمة في مقترح الموازنة العامة حيث تتضمنت ٥٤% من المعلومات المطلوبة.

<sup>(١)</sup> جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، يونسيف، مرجع سابق.

<sup>(٢)</sup> شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٧م، مصر، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/egypt-open-budget-survey-2017-summary-arabic.pdf>

<sup>(٣)</sup> شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٩م، مصر، مرجع سابق.

## ج. تفعيل دور البرلمان في مرحلة الصياغة وتعزيز مستوى مناقشات البيان التمهيدي للموازنة العامة وتحليل سياسة الموازنة. ٢. مرحلة الاعتماد

في هذه المرحلة يقوم البرلمان بمناقشة مقترح الموازنة العامة ودراسته والتشاور مع الحكومة بشأن التعديلات المناسبة ثم يتم التصويت على كل بند من بنود مقترح الموازنة العامة ليتم إقراره من قبل البرلمان وإصدار قانون الموازنة للعام المالي المقبل الذي يتم نشره بعد اعتماده من رئيس الجمهورية ، وتقوم الحكومة بنشر الموازنة المعتمدة بالإضافة إلى موازنة المواطن عبر الإنترنت.<sup>(١)</sup>  
ويتطلب تعزيز شفافية الموازنة العامة في مرحلة الاعتماد ما يلي:<sup>(٢)</sup>

أ. نشر موازنة المواطنين في توقيت مناسب حيث أشار مسح الموازنة الدولية في عام ٢٠١٩م إلى أنه تم نشرها بعد أكثر من ثلاثة شهور من صدور قانون الموازنة العامة .

ب. والسماح للمجتمع المدني بحضور جلسات الاستماع لمقترح الموازنة العامة، ونشر تقارير لجنة الخطة والموازنة المتعلقة بتحليل مقترح الموازنة العامة على الإنترنت.  
٣. مرحلة التنفيذ

في هذه المرحلة تعرض الحكومة ما تم تنفيذه من الموازنة العامة من خلال تقارير دورية خلال السنة المالية وتقرير نصف سنوي وتقرير نهاية العام المالي المتضمن النتائج الفعلية للإيرادات والنفقات العامة عن العام المالي المنقضي وتنتشر هذه التقارير عبر الإنترنت.<sup>(٣)</sup>

ويتطلب تعزيز شفافية الموازنة العامة في مرحلة الاعتماد ما يلي:<sup>(٤)</sup>

أ. أن يتضمن تقرير تقرير نهاية العام مزيد من المعلومات عن الاقتصاد الكلي ويوضح النتائج الفعلية التفصيلية للنفقات العامة .  
ب. تحسين شمولية المعلومات في تقرير منتصف العام من خلال توفير بيانات محدثة عن ما تم تنفيذه بالفعل وعرض التقديرات المعدلة للفترة الزمنية المتبقية من السنة المالية.

(١) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، يونسيف، مرجع سابق.

(٢) شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٩م، مصر، مرجع سابق.

(٣) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، يونسيف، مرجع سابق.

(٤) شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٩م، مصر، مرجع سابق.

يتعين على البرلمان القيام بالفحص الشامل لتقارير تنفيذ الموازنة العامة وتحليلها ونشر النتائج عبر الإنترنت.

#### ٤. مرحلة المراجعة

في هذه المرحلة يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة نتائج الموازنة العامة والتأكد من الدقة المحاسبية لأرقامها ومراجعة مدى توافقها مع التشريعات المعنية وعادةً ما تستغرق عملية المراجعة ما يقرب من شهرين ثم يقوم البرلمان بفحص ومناقشة تقرير التدقيق أو المراجعة.<sup>(١)</sup>

ويتطلب تعزيز شفافية الموازنة العامة في مرحلة الاعتماد ما يلي:<sup>(٢)</sup>

أ. نشر تقرير المراجعة للجمهور على الإنترنت في الوقت المناسب لا تقوم مصر بنشر تقرير المراجعة

ب. السماح لمنظمات المجتمع المدني بحضور جلسات استماع البرلمان إلى تقرير المراجعة.

ج. يتعين على البرلمان القيام بالفحص الشامل لتقرير مراجعة الموازنة العامة وتحليله ونشر النتائج عبر الإنترنت.

د. تعزيز استقلالية الجهاز المركزي للمحاسبات.

هـ. إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

يحتاج تعزيز شفافية الموازنة العامة في مصر الممارسة إلى إنشاء مؤسسات مالية مستقلة تقوم بمراجعة الأداء المالي للهيئات العامة وتساعد في تحليل الأوضاع الاقتصادية ومعالجة البيانات المالية وتقديم المعلومات إلى السلطة التنفيذية والبرلمان خلال مراحل الموازنة العامة.<sup>(٣)</sup>

#### ٦. توافر إلزام قانوني بشفافية الموازنة العامة

لم يتضمن الدستور المصري الحالي أو القانون الرئيسي المنظم لعمليات إعداد الموازنة العامة في مصر، القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣م وتعديلاته، أي إلزام للسلطة التنفيذية بنشر تقارير عن أدائها المالي أو الإفصاح عن معلومات الموازنة العامة للجمهور، كما لا يوجد أي إلزام تشريعي للجهاز المركزي للمحاسبات بتقديم بيانات عن

(١) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، يونسيف، مرجع سابق.

(٢) شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٩م، مصر، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

الحساب الختامي للموازنة العامة للجمهور ويقتصر إلتزامه على تقديم التقارير والبيانات للسلطة التنفيذية والبرلمان. (١)

كما أتاح الدستور المصري لبعض الجهات العامة أن يكون لها موازنة مستقلة وبعد إقرارها من قبل البرلمان تدرج في الموازنة العامة رقماً واحداً وهو ما يقيد القدرة على التحليل المفصل لموازنات هذه الجهات ويؤدي إلى ضعف الرقابة على مخصصاتها وصعوبة متابعة فاعلية نفقاتها. (٢)

ويتطلب تعزيز شفافية الموازنة العامة في مصر أن يتم تطوير الأطر القانونية لتتضمن إلزام الحكومة والجهاز المركزي للمحاسبات بالإفصاح الشفاف عن بيانات الموازنة العامة ونشر التقارير المتعلقة بها بما يتفق مع المعايير الدولية لشفافية الموازنة العامة. (٣)

#### ٧. تعزيز شفافية الأنشطة خارج الموازنة

أتاح القانون المصري إنشاء صناديق وحسابات خاصة خارج الموازنة العامة لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية مثل حسابات الإسكان الاقتصادي والتنمية والخدمات المحلية وصندوق الآثار، وبلغ عدد الحسابات والصناديق الخاصة في مصر ٦٨٩٩ حساب وصندوق الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية. (٤)

وتتسم الحسابات والصناديق الخاصة في مصر بضعف الرقابة على موازنتها واقتصارها على مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات للبيانات المحاسبية فقط، وضعف دور البرلمان في مراقبة فاعلية نفقاتها في تحقيق أهدافها وعدم وجود آليات لتقييم مدى مواءمة أولويات الإنفاق للاحتياجات الفعلية. (٥)

ويفتقد الكثير من الحسابات والصناديق الخاصة في مصر إلى الرشادة في إنشائها وسوء استغلال مواردها وعدم وضوح أدوارها خاصة في ظل ارتفاع أعداد الحسابات

(١) أسامة دياب، ريم عبدالحليم، شفافية الموازنة العامة للدولة الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الطبعة الأولى، ديسمبر ٢٠١٤م. صص ١٢-١٣.

(٢) جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، ١٨ يناير ٢٠١٤م.

(٣) أسامة دياب، ريم عبدالحليم، مرجع سابق، ص ١٤.

(٤) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الندوة السادسة عبر الإنترنت، الصناديق الخاصة إلى أين؟، القاهرة، ٢٧ يوليو ٢٠٢٠م، متاح على الموقع الإلكتروني:

[http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020\\_7\\_27-22\\_34\\_51PR%2020200727%20Funds.pdf](http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_7_27-22_34_51PR%2020200727%20Funds.pdf)

(٥) أسامة دياب، ريم عبدالحليم، مرجع سابق، ص ٢٥.

والصناديق الخاصة لبعض الوزارات، فقد بلغ عدد الحسابات والصناديق الخاصة ١٣٢ لدى وزارة الصحة و ١٢٢ لدى وزارة الزراعة و ٢٠٢ لدى مركز البحوث الزراعية.<sup>(١)</sup> كما يوجد في مصر نحو ٥٠ هيئة اقتصادية لكل منها موازنتها المستقلة ولا تربط بالموازنة العامة، ومن أمثلة هذه الهيئات الهيئة العامة لقناة السويس والهيئة العامة للسلع التموينية، ولا يوجد نص قانوني يلزم بمناقشة البرلمان لموازنة كل هيئة بشكل منفرد ولكن تتم مناقشة تقرير مجمع لموازنات الهيئات الاقتصادية.<sup>(٢)</sup>

### ويتطلب تحقيق الشفافية

أ. يجب دراسة أوضاع جميع الصناديق والحسابات الخاصة وتقييمها وتقليص عددها لتقتصر على الحسابات والصناديق التي تقدم خدمات مختلفة تقتضي هذه الخصوصية، مع تعزيز الرقابة عليها وتضمين بياناتها المالية في ملاحق للموازنة العامة وتفعيل دور البرلمان في مراقبة استخدام مواردها.<sup>(٣)</sup>  
ب. وتفعيل الرقابة البرلمانية على موازنات الهيئات الاقتصادية وعرض ومناقشة موازنة كل هيئة بشكل منفرد وخضوعها لنفس إجراءات المراجعة والمساءلة المحددة للموازنة العامة، بالإضافة إلى قيام الحكومة بالإفصاح الشفاف للجمهور عن البيانات المالية التفصيلية لكل هيئة اقتصادية.<sup>(٤)</sup>

(١) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق.

(٢) أسامة دياب، ريم عبدالحليم، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق.

(٤) أسامة دياب، ريم عبدالحليم، مرجع سابق، ص ٢٣.

### الخاتمة

تناول هذا البحث شفافية الموازنة العامة وأهميتها الاقتصادية مع إشارة لحالة مصر، من خلال توضيح مفهوم شفافية الموازنة العامة وبيان التقارير الرئيسية للموازنة العامة الواجب إصدارها مع توضيح المعايير الدولية لهذه التقارير، كما عرض البحث أهم متطلبات تحقيق شفافية الموازنة العامة، ثم تناول بالتحليل الأهمية الاقتصادية لشفافية الموازنة العامة، وفي النهاية تناول البحث الواقع الحالي لشفافية الموازنة العامة في مصر وآليات تعزيزها.

### ولقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. يقتضي تحقيق شفافية الموازنة العامة الانفتاح على الجمهور في صنع سياسة المالية العامة، وإصدار تقارير عن الموازنة العامة تتسم بالوضوح والموثوقية والدورية وحسن التوقيت والملاءمة.
٢. ترتبط شفافية الموازنة العامة بإفصاح الحكومة عن دوافع وأهداف سياساتها الاقتصادية والمالية، وتوقعاتها لمؤشرات الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية المحتملة وبيان الأسس المنطقية لهذه التوقعات.
٣. يقتضي تحقيق شفافية الموازنة العامة الإبلاغ عن البيانات المالية التفصيلية لجميع أنشطة الحكومة والإيرادات العامة والنفقات العامة وتصنيفها على أساس التصنيف الوظيفي والاقتصادي.
٤. يتطلب تحقيق شفافية الموازنة العامة أن يتم الإفصاح الشفاف عن الأنشطة شبه المالية للهيئات العامة والتمويل من خارج الموازنة العامة والموارد المقدمة من المانحين الخارجيين والضمانات الحكومية والأصول المالية والنفقات الضريبية وتقديرات الالتزامات المستقبلية والالتزامات الطارئة.
٥. يحتاج تحقيق شفافية الموازنة العامة إلى إصدار نسخ مبسطة من تقارير الموازنة العامة يسهل فهمها من عامة الناس ويسهل الوصول إليها عبر الإنترنت بشكل مجاني.
٦. يقتضي تحقيق شفافية الموازنة العامة تقديم تقارير عن تنفيذ الموازنة أثناء السنة المالية توضح ما تم تنفيذه من الموازنة العامة وتقرن بين التنفيذ الفعلي للموازنة العامة وبين التقديرات الواردة في الموازنة المعتمدة وتفسر أسباب الاختلافات بينهما.
٧. ينبغي لتحقيق شفافية الموازنة العامة أن يبين تقرير نهاية العام بوضوح تفاصيل الأداء المالي للحكومة ويوضح الوضع المالي العام ووضع الاقتصاد الكلي في نهاية السنة المالية، ويقارن بين الافتراضات والأهداف الأصلية وبين النتائج النهائية المتحققة.

٨. يجب لتحقيق شفافية الموازنة العامة أن يوفر تقرير التدقيق معلومات شاملة لتقييم مدى دقة البيانات المالية المقدمة من الحكومة، مدى التزام الحكومة بالقوانين ولوائح المالية العامة ومدى فاعلية الموازنة العامة في تحقيق أهداف سياسات المالية العامة.

٩. يتطلب تحقيق شفافية الموازنة العامة توافر أطر قانونية تحدد الأدوار والمسؤوليات لسلطات الدولة المتعلقة بالموازنة العامة وتعزز استقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية، وتكفل الإفصاح الشفاف عن بيانات المالية العامة.

١٠. يرتبط تحقيق شفافية الموازنة العامة بمدى تفعيل البرلمان لدوره في الرقابة والإشراف على الموازنة العامة، وبفاعلية المجتمع المدني في المطالبة بتعزيز شفافية الموازنة العامة ودوره في تسهيل وصول المعلومات للمواطنين

١١. يساعد وجود مؤسسات مالية مستقلة على تعزيز شفافية الموازنة العامة من خلال مساهمتها في التحليل الاقتصادي والمالي ودورها في التدقيق الداخلي ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة ودعم الانضباط المالي.

١٢. تؤدي شفافية الموازنة العامة إلى توافر المعلومات الشاملة وتعزيز النقاش المجتمعي حول قضايا المالية العامة وتدعم الرقابة المجتمعية على الموارد العامة مما يساهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة وتحسين إدارة ثروة الموارد الطبيعية.

١٣. تساعد شفافية الموازنة العامة على تعزيز الرقابة على الأموال العامة والحد من الفساد الإداري ودعم قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة عن سياسات المالية العامة وكفاءة تنفيذها وتدعم تحسين كفاءة ونزاهة المؤسسات العامة.

١٤. تعمل شفافية الموازنة العامة على تحسين سياسات المالية العامة وتعزيز الثقة فيها من قبل المواطنين والجهات المانحة للمعونات الدولية والمستثمرين والاسواق المالية الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني السيادي وتعزيز الثقة في الواقع الاقتصادي والمالي للدولة مما يسهل الوصول للاسواق المالية الدولية ويحسن التصنيف الائتماني السيادي ويحد من مخاطر الأزمات المالية.

١٥. تدعم شفافية الموازنة العامة مصداقية الحكومة ورضاء المواطنين عن سياستها، وتساهم في زيادة دوافع الامتثال الضريبي، وتقبل السياسات المالية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

١٦. تعزز شفافية الموازنة العامة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ استثماري شفاف يطمئن المستثمرين بشأن التوجهات الاقتصادية للدولة واتجاهات الإنفاق العام.



١٧. تحسنت حالة شفافية الموازنة العامة في مصر وأصبحت مصر تنتج جميع التقارير الثمانية الخاصة بالموازنة العامة، ولكنها مازالت تحتاج إلى زيادة المعلومات الواردة بالتقارير وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت وفي الوقت المناسب.

١٨. تفتقد مصر للأطر القانونية والمؤسسية التي تكفل شفافية الموازنة العامة، ولا يوجد إلزام قانوني على الحكومة بنشر تقارير الموازنة العامة للجمهور بما يتفق مع معايير الشفافية.

١٩. تحتاج مصر إلى تعزيز تعزيز استقلالية الجهاز المركزي للمحاسبات، وإنشاء مؤسسات مالية مستقلة، وتعزيز شفافية التمويل من خارج الموازنة العامة.

٢٠. يتطلب تحقيق شفافية الموازنة العامة في مصر تفعيل دور البرلمان في الإشراف على الموازنة العامة وقيامه بالتحليل الوافي لتقارير الموازنة العامة ونشر النتائج للجمهور، والسماح للمجتمع المدني بحضور جلسات الاستماع الخاصة بالموازنة العامة.

### ومن خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

١. يتعين على البرلمان المصري إصدار مجموعة من التشريعات التي تكفل توافر أطر قانونية تضمن تحقيق شفافية الموازنة العامة، وتلزم الحكومة بنشر تقارير الموازنة العامة للجمهور بما يتفق مع معايير الشفافية، وتعزز استقلال الجهاز المركزي للمحاسبات.

٢. يجب على البرلمان المصري أن يعزز فاعلية دوره في الإشراف على الموازنة العامة وإنشاء وحدة متخصصة لتحليل تقارير الموازنة العامة وينشر النتائج للجمهور، وأن يسمح للمجتمع المدني بحضور جلسات الاستماع الخاصة بالموازنة العامة.

٣. ينبغي على الحكومة المصرية العمل على توفير المعلومات الشاملة في تقارير الموازنة العامة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت وفي الوقت المناسب، وإنشاء مؤسسات مالية تقوم بالتدقيق المالي الداخلي للهيئات العامة وتساهم في دعم سياسات المالية العامة.

٤. يجب على الحكومة المصرية تقليص عدد الحسابات والصناديق الخاصة، والإبقاء فقط على الضروري منها مع الكشف الكامل والمفصل عن بياناتها المالية.

٥. يجب على منظمات المجتمع المدني في مصر العمل على حث الحكومة على تعزيز شفافية الموازنة العامة، والعمل على تسهيل وصول وفهم المواطنين للمعلومات حول الموازنة العامة.

٦. ينبغي على الحكومة المصرية مواصلة جهودها في شأن تعميم تجربة الموازنة التشاركية في جميع محافظات مصر، والعمل على زيادة وتحسين مشاركة المواطنين في الموازنة العامة، ووضع آليات فعالة لتمكين المواطنين من رصد ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة.
٧. يجب على الإعلام المصري التركيز على قضايا المالية العامة وتبسيط الضوء على الممارسات الدولية في تعزيز شفافية الموازنة العامة وأهميتها.

### قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية  
النشرية والنشرات الرسمية:

جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية،  
العدد ٣ مكرر (أ)، ١٨ يناير ٢٠١٤م.

أوراق العمل:

أسامة دياب، ريم عبدالحليم، شفافية الموازنة العامة للدولة ضرورة الاقتصادية  
الغائبة عن الواقع المصري، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المبادرة  
المصرية للحقوق الشخصية، الطبعة الأولى، ديسمبر ٢٠١٤م.  
الندوات:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الندوة السادسة عبر الإنترنت،  
الصناديق الخاصة إلى أين؟، القاهرة، ٢٧ يوليو ٢٠٢٠م، متاح على الموقع الإلكتروني:

[http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020\\_7\\_27-22\\_34\\_51PR%2020200727%20Funds.pdf](http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_7_27-22_34_51PR%2020200727%20Funds.pdf)

التقارير:

١. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، يونسيف، الموازنة بشفافية، دليل الموازنة  
العامة المصرية، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Budget-Guide-ar.pdf>

٢. شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٧م، مصر، متاح على  
الموقع الإلكتروني:

<https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/egypt-open-budget-survey-2017-summary-arabic.pdf>

٣. شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٩م، مصر، متاح على  
الموقع الإلكتروني:

<https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2019/open-budget-survey-egypt-2019-ar.pdf>

٤. صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة، ٢٠٠٧م.

#### المواقع الإلكترونية :

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/release-10-2-2020.aspx>

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/release18-3-2015.aspx>

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news24-12-2016.aspx>

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news-A-28-11-2018.aspx>

<http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/PDF/budget-news30-4.pdf>

#### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

##### **Journals:**

- 1.A. Adam, Fiscal transparency in the European Union, Theoretical & Applied Economics Volume XXII, No.1, 2015, pp. 227-232.
- 2.A. M. Acosta, The impact and effectiveness of accountability and transparency initiatives: The governance of natural resources, Development Policy Review, Volume 31, 2013, pp. s89-s105.
- 3.B. A. Albassam, The influence of budget transparency on quality of governance, Journal of Law and Governance, Volume 10, No.3, 2015, PP. 97-115.
- 4.L. Malajovich, et al., Budget transparency on maternal health spending: a case study in five Latin American

- countries, Reproductive Health Matters, Volume 20, No.39, 2012, PP. 185-195.
- 5.M. A. Islam, et al., Financial Development and Foreign Direct Investment-The Moderating Role of Quality Institutions, Sustainability, Volume 12, No.9, 2020, pp. 1-22.
- 6.M. I. Fedorovych, Bibliometric and Trend Analysis of Budget Transparency, Business Ethics and Leadership, Volume 4, Issue 2, 2020. pp. 116-122.
- 7.M. Petrie, J. Shields, Producing a Citizens' Guide to the Budget: Why, What and How?, OECD Journal on Budgeting, Volume 10, No.2, 2010, pp. 1-14.
- 8.M. S. Al-Maghrebi, R. Ahmad, M. R. Palil, Budget transparency and tax awareness towards tax compliance: A conceptual approach, South East Asia Journal of Contemporary Business, Economic and Law Volume 10, No.1, 2016, pp. 95-101.
- 9.M. V. Cimpoeru, Increasing Budget Transparency and Control of Corruption—Strategy to Increase Human Development, International Journal of Business, Humanities and Technology, Volume 5, No.4, 2015, pp. 44-54.
- 10.N. Othman, et al., Impact of Public Expenditures on FDI Inflows into Developing Countries, Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities, Volume 26, No.2, 2018, PP. 751-867.
- 11.R. Zuccolotto, M. A. C Teixeira, Budgetary transparency and democracy: the effectiveness of control institutions, International Business Research, Volume 7, No.6, 2014, PP. 83-96.

- 12.S. Tanaka, Engaging the public in national budgeting: A non-governmental perspective, OECD Journal on Budgeting, Volume 7, No.2, 2007, pp. 139-177.
- 13.Z. Drabek, W. Payne, The impact of transparency on foreign direct investment, Journal of Economic Integration, Volume 17, No.4, 2002, PP. 777-810.

**Working papers:**

- 1.A. Carstens, The Role of Transparency and Accountability for Economic Development in Resource-rich Countries, available at:  
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp012705>
- 2.A. Folcher, P. D. Renzio, The road to budget transparency: Learning from country experience, International Budget Partnership, 2017.
- 3.A. Pekkonen, C. Malena, Budget Transparency, CIVICUS, available at:  
[https://www.civicus.org/documents/toolkits/PGX\\_G\\_Budget%20Transparency.pdf](https://www.civicus.org/documents/toolkits/PGX_G_Budget%20Transparency.pdf)
- 4.B. Seyoum, T. G. Manyak, The impact of public and private sector transparency on foreign direct investment in developing countries, Critical perspectives on international business, 2009.
- 5.C. Cottarelli , Fiscal Transparency, Accountability, and Risk, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2012.
- 6.C. L. Vaira, M. Zhao, Enhancing Budget Transparency in China: A Practical Note on Mechanisms and Tools, No. 130285, The World Bank, 2018.
- 7.C. Ling, D. Roberts, Evidence of development impact from institutional change: a review of the evidence on open budgeting, The World Bank, 2014.

- 8.D. G. Fornes, The current state and development of budget transparency, 2014, available at:  
<https://core.ac.uk/download/pdf/61445115.pdf>
- 9.E. Arbatli, J. Escolano, Fiscal transparency, fiscal performance and credit ratings, International Monetary Fund , IMF Working Paper, June 2012.
- 10.F. Citro, B. C. Ballesteros, M. Bisogno, Explaining budget transparency through political factors, International Review of Administrative Sciences, 2019.
- 11.F. Hameed, Budget transparency and financial markets, International Budget Partnership, Working Papers, No. 1, 2011.
- 12.International Budget Partnership, Guide to Transparency in Public Finances, Looking Beyond the Core Budget, available at:  
<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf>
- 13.K. Keita, H. Leon, F. Lima, Do financial markets value quality of fiscal governance?, International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2019.
- 14.L. d. M. Felix, Proactive Transparency: What has been done in Brazil." Minerva Program, The George Washington University, 2011.
- 15.L. Kemoe, Z. Zhan, Fiscal transparency, borrowing costs, and foreign holdings of sovereign debt, International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2018.
- 16.L. Marchessault, Public participation and the budget cycle: Lessons from country examples, Global Initiative for Fiscal Transparency, London, 2015.
- 17.L. Sedmihradská, J. Haas, Budget Transparency and Fiscal Performance: Do Open Budgets Matter?, 2012, available at:  
[https://mpra.ub.uni-muenchen.de/42260/1/MPRA\\_paper\\_42260.pdf](https://mpra.ub.uni-muenchen.de/42260/1/MPRA_paper_42260.pdf)

- 18.OECD, Budget Transparency Toolkit, Practical Steps for Supporting Openness, Integrity and Accountability in Public Financial Management, OECD, 2017.
- 19.OECD, OECD best practices for budget transparency, OECD, 2002.
- 20.S. Fukuda-Parr, P. Guyer, T.Lawson-Remer, Does Budget Transparency Lead to Stronger Human Development Outcomes and Commitments to Economic and Social Rights?, International Budget Partnership, Working Papers In-depth research on budget transparency, participation, and accountability, NO. 4, December 2011.
- 21.S. Pattanayak, Fiscal Transparency Handbook (2018). International Monetary Fund, 2018.
- 22.The World Bank Group, Global Stock-Take of Social Accountability Initiatives for Budget Transparency and Monitoring, Key challenges and lessons learned, The World Bank Group, September 2013.
- 23.V. Ramkumar, I. Shapiro, Guide to transparency in government budget reports, International Budget Partnership , 2010.
- 24.Y. Park, J. Cordes, Participatory Budgeting and Tax Compliance in the US: What Factors Elicit Citizens' Budget Preferences?, EasyChair, No. 1134, 2019.

### **Reports:**

- 1.Shri Rama, et al., TRANSPARENCY IN BUDGETARY PROCESS Report 2.0, Transparency International India, , available at: <https://transparencyindia.org/wp-content/uploads/2019/05/Transparency-in-Budgetary-Process-2.0.pdf>